



غرفة الشرقية  
ASHARQIA CHAMBER

## إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الأمانة **دراسة حول** المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة **سبل تعزيز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الواعدة بالمملكة**، وقد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إعداد

قطاع الشؤون الاقتصادية  
مركز المعلومات والدراسات

قطاع شؤون اللجان  
لجنة الإستثمار الأجنبي

أغسطس 2020م



## إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

## إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

## قائمة المحتويات

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 3      | مقدمة: .....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 4      | المحور الأول: محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| 11     | المحور الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر .....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 20     | المحور الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة في إطار رؤية 2030 .....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| 31     | المحور الرابع: آليات تعزيز الاستثمار الأجنبي في المملكة على المستوى القطاعي .....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
| 54     | النتائج: .....                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|        | <b>إخلاء مسؤولية</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| 57     | <b>التوصيات:</b> ..... أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً لـ "المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. يجب أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو |
| 66     | <b>المراجع:</b> ..... فيما يتعلق بالنماد أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.                                      |

## مقدمة

تولي حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه أهمية بالغة للتنمية المستدامة ودعم الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية لتوفير مستوى معيشي مناسب وخلق فرص عمل مناسبة لكافة المواطنين. وخلق أنشطة اقتصادية منتجة من شأنها تنويع القطاعات المساهمة في الناتج الوطني خاصة في ظل الاهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

تسعى المملكة العربية السعودية بخطى حثيثة لتعزيز دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أكدت رؤية 2030 على دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة واستهداف خلق فرص عمل للمواطنين من خلال دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، مع تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سن أنظمة ولوائح أفضل وتوفير تمويل أيسر وشراكات دولية أكثر مع وجود حصة أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية. وتوفير فرص تمويلية للمشروعات متناهية الصغر وتشجيع القطاع غير الربحي على دعم قدراتهم. تتضمن أبرز المؤشرات المستهدفة في هذا الصدد رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7%،

تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%، ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%، بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30% بحلول عام 2030م. وأخذ المشورة من القانونيين وغيرهما من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الوفي إطار حرص غرفة الشرقية على الإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار في المنطقة الشرقية فقد أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خبرات أو خبر مباشر أو غير مباشر أو فرصة عابثة أو فرصة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

مجموعة من الآليات المقترحة لتدليلها لتعزيز تنافسية المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتسق مع مستهدفات رؤية 2030، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية وهي: المحور الأول: "محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، يشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآليات الشركات العالمية للنفاذ للأسواق الخارجية، والمحور الثاني: "حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر"، يستعرض استراتيجيات الدول في تقديم حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي وأنواع حوافز الاستثمار وتجارب الدول في هذا الصدد، ومعايير تصميم حوافز الاستثمار. أما المحور الثالث: "الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة في إطار رؤية 2030"، يقدم أبرز مستهدفات المملكة والتوجهات العامة لرؤية 2030 فيما يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، والمحور الرابع: "آليات تعزيز الاستثمار الأجنبي في المملكة على المستوى القطاعي"، يستعرض القطاعات التي تمثل فرص واعدة للاستثمار أما المستثمر الاجنبي وبعض الحوافز المقترحة لتعزيز الاستثمارات الاجنبية بها.

ثم نستعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة لتعزيز تنافسية المملكة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

## المحور الأول

### محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### ■ دوافع الشركات العالمية للتوجه نحو الأسواق الخارجية:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الشركات للتوجه نحو النفاذ للأسواق الخارجية، ومن أهمها الرغبة في التوسع والنمو وتحقيق نوع من الاستدامة والاستمرارية في نشاط الشركة من خلال وجود طلب مستدام على منتجاتها في أسواق مختلفة لتقليل مخاطر الأعمال. يعد النفاذ إلى الأسواق الخارجية وخلق أسواق جديدة لمنتجات الشركة من الاستراتيجيات التي تحد من الاعتماد على الطلب المحلي كمصدر رئيسي لامتنصاص فائض إنتاج الشركة، وبالتالي ففي حال انخفاض الطلب بالسوق المحلي تأثراً ببعض الظروف الاقتصادية على المستوى الكلي تستطيع الشركة الحد من هذا الأثر السلبي من خلال وجود طلب على منتجاتها بالأسواق الخارجية، بالإضافة إلى توسيع نطاق السلع والخدمات التي تقدمها الشركة للأسواق مع القدرة على التعرف على رغبات وأذواق المستهلكين بها، وكل ذلك بالطبع ينعكس إيجابياً على النصيب السوقي للشركة على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم على مستويات الربحية بها<sup>1</sup>.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة. وهناك العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية، يمكن التمييز أو صنفها فيما يتعلق بالتزام أو الكمال أو الدقة أو المشقة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذا فإن الاعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على هذه المعلومات. وبالتالي يمكن بشكل عام تقسيم استراتيجيات الشركات للنفاذ للأسواق الخارجية وفقاً للمعيار المكاني للتصنيع إلى نوعين وهما استراتيجيات الإنتاج بالسوق المحلي واستراتيجيات الإنتاج بالأسواق الخارجية (شكل 1).

فيما يلي سنستعرض استراتيجيات الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية<sup>2</sup>:

1. استراتيجيات الانتاج بالسوق المحلي من أجل التصدير: تعتمد هذه الاستراتيجية على الإنتاج بالسوق المحلي والنفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تتجه الكثير من الشركات العالمية إلى الاعتماد على هذا الأسلوب للنفاذ للأسواق الخارجية لما يتسم به من انخفاض في درجة المخاطر والسهولة والسرعة في النفاذ للأسواق، بالإضافة إلى عدم الحاجة إلى إنشاء مراكز تصنيع لها بالخارج.

● التصدير المباشر: في إطار هذه الاستراتيجية تعتمد الشركات على النفاذ إلى السوق الخارجي من خلال التصدير بشكل مباشر، وذلك من خلال الوكلاء والممثلين والفروع التجارية لها بالأسواق

<sup>1</sup> Twarowska, k. and Kąkol, M. 2013. "INTERNATIONAL BUSINESS STRATEGY- REASONS AND FORMS OF EXPANSION INTO FOREIGN MARKETS". Make Learn. International Conference 2013.

<sup>2</sup> Mpofu, T. and Chigwende, S. 2013. "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for Zimbabwean Companies". Developing Country Studies. Vol.3, No.11.

الخارجية. تتطلب هذه الاستراتيجية وجود قدرات عالية لدى الشركات على التسويق بالأسواق الخارجية، إلا أنها تساعد على زيادة المبيعات والتعرف على تفضيلات المستهلكين وأذواقهم بالأسواق الأخرى.

- التصدير غير المباشر: تتمثل هذه الاستراتيجية في اعتماد الشركات على وسطاء تتمكن من خلالها من النفاذ للأسواق بدون التعامل مباشرة مع العملاء، قد يكون هذا الوسيط تاجر جملة أو موزعاً بالسوق المحلي يتجه إلى التصدير بدون تدخل مباشر أو سعى من الشركة للنفاذ للأسواق الخارجية، والتعاون في التصدير والتوزيع Piggyback Marketing، ووكلاء التصدير.

2. استراتيجيات الانتاج بالسوق الخارجي: هذه الاستراتيجيات لا تستهدف النفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال التصدير، بل تعتمد على الإنتاج في الأسواق الخارجية والتصدير للأسواق العالمية. هناك العديد من الاستراتيجيات التي تندرج تحت هذا النوع من البدائل المتاحة للشركات للنفاذ للأسواق الخارجية، والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستثمار المشترك: في إطار هذه الاستراتيجية يتم إنشاء استثمارات مشتركة الملكية Joint Ventures بين شركتين أو أكثر في الأسواق الخارجية مع المشاركة في الملكية والإدارة والأرباح

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من طرف غرفة الشرقية بالتعاون مع مركز المعلومات والدراسات وفقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية المملوكة بالكامل للشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية. توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتبني غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتصديق أو الكمال في الأسواق الخارجية، مع تمتع الشركة الأجنبية بملكية 100% لمراكزها في السوق. هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو الخارجي، سواء بالاستحواذ على شركة قائمة بالفعل أو بإنشاء شركة جديدة في هذا السوق. من قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة ربح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديلاتها.

أهم مزايا هذا النوع من استراتيجيات النفاذ للأسواق الخارجية أنه يمكن الشركة من التدخل في مراحل التصنيع والتسويق والتوزيع لمنتجاتها بالسوق الخارجي المستهدف.

- التجميع بالخارج: تعتبر استراتيجية التجميع بالخارج بمثابة حلقة وسطى بين التصنيع بالخارج والتصدير، بحيث تنتج الشركة كل أو معظم مكونات المنتج محلياً ثم يتم شحنها للأسواق الخارجية التي تتم بها عملية التجميع للحصول على المنتج النهائي، توفر هذه الاستراتيجية العديد من المزايا للشركات الأجنبية مثل الحفاظ على الخبرة الفنية Know-How، تخفيض تكاليف النقل والشحن، والرسوم الجمركية مع القدرة على الاستفادة من انخفاض تكلفة عنصر العمل في الدول النامية، مما ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية لهذه الشركات، تعتبر صناعة السيارات من أكثر الصناعات التي تعتمد الشركات العالمية العاملة بها على هذه الاستراتيجية.

- عقود التصنيع بالخارج: في إطار هذه الاستراتيجية يتم إبرام تعاقد يتم بموجبه السماح لمنتج محلي بالسوق الخارجي الذي تستهدفه الشركة بإنتاج منتج الشركة بهذا السوق، مع احتفاظ الشركة بالتحكم في استراتيجيات التسويق للمنتج بهذا السوق نظراً لطبيعة العقد وما يمنحه

من حق للتصنيع فقط. من أهم ما توفره هذه الاستراتيجية للشركات الأجنبية عدم الحاجة إلى إنشاء مراكز للتصنيع تابعة لها بالأسواق الخارجية، توفير تكاليف الشحن والنقل وتجنب مدفوعات الرسوم الجمركية عند التصدير للسوق المستهدف، بالإضافة إلى القدرة على إضفاء الطابع المحلي على منتج الشركة بالسوق الخارجي ومواكبة التطورات في أذواق وتفضيلات المستهلكين به، ومن عيوب هذه الاستراتيجية انخفاض هامش الربح للشركة نظراً لانتقال عمليات التصنيع للمنتج إلى السوق الخارجي خاصة في حال ارتفاع تكلفة العمالة في السوق الخارجي، بالإضافة إلى نقل الخبرة الفنية والطرق الإنتاجية إلى منتج خارجي يمكن أن يكون منافساً للشركة الأجنبية في المستقبل؛ لذلك تنطوي هذه الاستراتيجية على بعض المخاطر نظراً لأن الخبرة الفنية Know-How والطرق الإنتاجية هي العامل الرئيسي في نجاح تسويق المنتجات التي لديها أسماء تجارية متعارف عليها عالمياً، كما أن عملية الرقابة على ضبط الجودة للمنتج في الأسواق الخارجية من التحديات التي تواجه الشركات الأجنبية التي تعتمد على هذه الاستراتيجية نظراً لأنه في حال انخفاض درجة جودة المنتج فإن هذا سيضر بالعلامة التجارية للشركة.

#### إخلاء مسؤولية

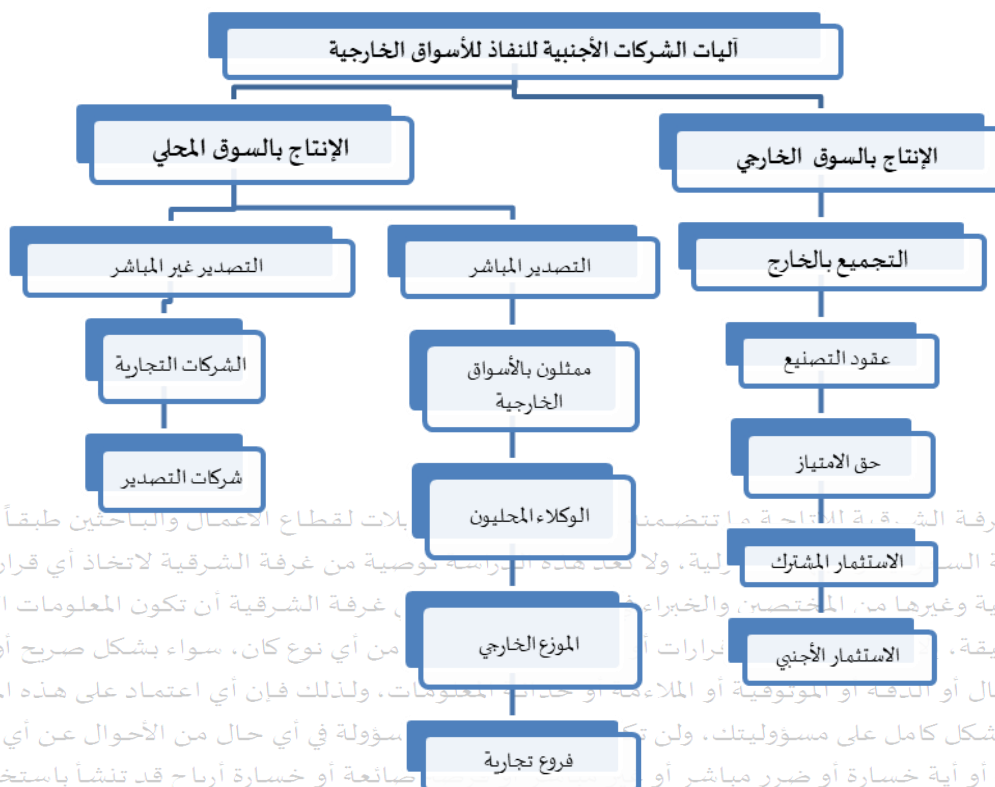
• **الوكالات التجارية وحقوق الامتياز:** تعتبر كل من الوكالات التجارية وحقوق الامتياز من أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بمثابة معلومات وتصورات لفئات الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية الاستراتيجية التي تتبعها الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية والتي تتسم بانخفاض قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسمى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في درجة المخاطر، يختلف هذا النوع عن استراتيجية عقود التصنيع التي تتم عادة بموجب اتفاق الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمية أو ينطوي على العديد من المسؤوليات والصلاحيات للمنتج المحلي بالسوق الخارجي. هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون في إطار هذا الاتفاق تمنح الشركة الأجنبية طرماً آخر حق استخدام براءة الاختراع أو الاسم في إطار هذا الاتفاق تمنح الشركة الأجنبية طرماً آخر حق استخدام براءة الاختراع أو الاسم أو إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

السوق الخارجي، وذلك مقابل بعض العوائد التي يدفعها المنتج بالسوق الخارجي للشركة الأجنبية مقابل استغلال اسمها التجاري. من الضروري الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية يصاحبها انتقال الخبرة الفنية وطرق الإنتاج للمنتجين بالأسواق الخارجية، مما يعني وجود مخاطر لظهور منافسين جدد بالمستقبل في هذه الأسواق، بالإضافة إلى أنه قد يكون من الصعب على الشركة التأكد من جودة وتجانس المنتجات التي يتم انتاجها بالأسواق الخارجية بناءً على هذه الاتفاقيات. من أهم مزايا هذه الاستراتيجية أنها تمكن المنشأة من النفاذ للأسواق الخارجية بسهولة مع عدم تحمل أعباء العمليات الإنتاجية والتسويقية بالسوق الخارجي.

يختلف حق الامتياز عن الوكالة التجارية حيث أنه في حال حق الامتياز Franchise تتدخل الشركة الأجنبية بشكل صريح في تصميم وتنفيذ استراتيجية التسويق بالسوق الخارجي واختيار الموقع المكاني، تكون الفترة الزمنية لحق الامتياز طويلة نسبياً مقارنة بالوكالة التجارية، بالإضافة إلى وجود العديد من الخدمات التي تقدمها الشركة الأجنبية لمن تمنح له حق الامتياز في السوق الخارجي مثل التدريب على الإنتاج، دليل للعمليات الإنتاجية، المعدات والنظم الإدارية، وغيرها من الخدمات التي تمكن المنتج في السوق الأجنبي من تقديم نفس السلع أو

الخدمات التي تقدمها الشركة مائدة حق الامتياز، ومن السلبات المصاحبة لمنح الامتياز احتمالية تحول المنتج الذي يحصل على الامتياز إلى منافس بالسوق الخارجي في المستقبل، وإمكانية الإساءة إلى سمعة الشركة الأجنبية والعلامة التجارية بالأسواق الخارجية في حال انخفاض درجة جودة المنتج<sup>3</sup>.

شكل (1): آليات الشركات الأجنبية للنفاذ للأسواق الخارجية



## إخلاء مسئولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة التجارة الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من التخصصات والخبرات في الاعتبار. الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. الاستثمار الأجنبي الاستثمار المشترك الوكلاء المحليون الموزع الخارجي فروع تجارية

Source: Mnofu, T. and Chigwendu, S. 2013, "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for Nigerian SMEs", *Journal of Entrepreneurship and Business Development*, 12(1), pp. 1-15.

Source: Mpofu, T. and Chigwende, S. 2013. "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for Zimbabwean Companies". *Developing Country Studies*, Vol.3, No.11.

## ■ محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي:

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على الشركة في اختيار الاستراتيجية المستخدمة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، فلكل استراتيجية تكلفة وعائد، وبالتالي تسعى الشركة إلى تعظيم العائد من الاستراتيجية المتبعة في ضوء مجموعة من الظروف التي يتم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار. فيما يلي نستعرض أبرز العوامل "المحددات" التي تحدد التوجه الاستراتيجي للشركة للنفاذ للأسواق الخارجية، وذلك في ضوء منهجية الملكية. الموقع والتدويل<sup>4</sup> Location, Ownership, and Internationalization (OLI).

<sup>3</sup> Twarowska, k. and Kakol, M. 2013. Op, cit.

<sup>4</sup> OECD. 2001. "NEW HORIZONS AND POLICY CHALLENGES FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE 21ST CENTURY". OECD GLOBAL FORUM ON INTERNATIONAL INVESTMENT. Mexico City, 26-27 November 2001.

- **مزايا الملكية:** تتمثل في مقارنة ما تمتلكه الشركة الأجنبية من أصول تمنحها ميزة نسبية في الصناعة التي تعمل بها مقارنة بالمنتج المحلي في السوق المستهدف، بالإضافة إلى ما تواجهه من تحديات الحصول على المعلومات اللازمة عن السوق المستهدف وأذواق المستهلكين به وغيرها.
- **مزايا الموقع:** تتمثل في المزايا التي تقدمها البلد المضيف المستهدف للشركة الأجنبية، و ينقسم هذا النوع من المزايا إلى ستة أنواع فرعية وهي:
  - **حجم السوق و آفاق النمو:** يعد حجم السوق والنمو المتوقع ومستوى دخل الفرد من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في حجم الطلب المتوقع على منتجات الشركة في السوق الخارجي. لذلك فإن الدول التي تتسم بكبر حجم السوق وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل الفرد يكون لديها قدرة أكبر على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وفي هذه الحالة فالاستثمار الأجنبي الذي يستهدف الدول التي تتسم بهذه الخصائص يسمى الاستثمار المرتكز على السوق "Market Oriented Investment".
  - **الموارد الطبيعية والبشرية:** يعتبر توافر الموارد الطبيعية والبشرية من العوامل الهامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، حيث أنه في حال انخفاض تكلفة المدخلات بالعملية الانتاجية وانخفاض تكلفة عنصر العمل بالسوق المستهدف فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج؛ مما ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية للشركة مثل معدل العائد الداخلي "Internal Rate of Return (IRR) وفترة الاسترداد "Pay- Back Period".
  - **البنية التحتية:** تعد البنية التحتية وجودتها من أهم العوامل التي تحدد الموقع المكاني للاستثمارات الشركات العالمية، ليس على المستوى الدولي فقط، بل على المستوى المحلي للدولة الواحدة، حيث يتحدد الموقع المكاني للاستثمارات الأجنبية داخل الدولة الواحدة بمدى توافر البنية التحتية مثل الطرق المعبدة ووسائل النقل البري والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  - **الانفتاح للتجارة الخارجية:** يعد الانفتاح التجاري من المحددات التي تؤثر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول، حيث أنه يعطي مؤشراً إيجابياً للشركات الأجنبية عن مدى قدرتها على استيراد الآلات والمعدات و مدخلات الانتاج من الخارج بدون وجود معوقات جمركية في حال دخولهم للسوق المستهدف، بالإضافة إلى مدى القدرة على التصدير للخارج.
  - **القدرات التنظيمية و اتساق السياسات الاقتصادية واستقرارها:** يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الهامة التي تؤثر في القرار الاستثماري، بالإضافة إلى استقرار السياسات الاقتصادية مما يمكن المستثمر الأجنبي من وضع خطة استثمارية واستراتيجية طويلة الأجل لاستثماراته في البلد المستهدف، لذلك يعد استقرار السياسات الاقتصادية ومنها السياسات الضريبية والتجارية من الأمور الهامة.
  - **سياسات دعم وتعزيز الاستثمار:** تعد سياسات دعم وتعزيز وحماية الاستثمار من المحددات الرئيسية للقرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي، وذلك مثل مدى وجود قواعد لحماية المستثمر

الأجنبي وكفاءة تسوية المنازعات، بالإضافة إلى وجود مجموعة من الحوافز لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

- مزايا التدويل: تتضمن المزايا والوفورات الناتجة عن انخفاض تكاليف المعاملات بالسوق المستهدف، وما يساهم به التواجد المادي بالخارج من زيادة في الربحية مقارنة باستراتيجية الإنتاج المحلي والتصدير للسوق المستهدف.

#### ■ الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي على السوق المضيف:

توجد العديد من القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي إلى السوق المحلي بالبلد المضيف، تتمثل فيما يلي<sup>5</sup>:

- انتقال التكنولوجيا: عادة ما يكون لدى فروع الشركات الأجنبية بالبلد المضيف مزايا نسبية تميزها عن المنشآت الوطنية المتواجدة بهذا السوق، وذلك مثل تطور الطرق والأساليب الإنتاجية والفن التكنولوجي وغيرها، وقد يساعد تواجد الشركات الأجنبية في هذا السوق على انتقال المعرفة إلى المنشآت الوطنية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

#### إخلاء مسؤولية

تعزيز المنافسة في السوق المحلي: في حال قدرة المنشآت الوطنية على استخدام الطرق الإنتاجية المتطورة لإمداد الشركات الأجنبية المتواجدة بالسوق المحلي بما تحتاجه من مدخلات للإنتاج، فإن المتاح من الجهات الرسمية للدولة والجهات الخارجية، والمعلومات والتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المشورة المالية والمالية الحديثة بين المنشآت الوطنية وتحسين الإنتاجية بها وانخفاض تكاليف الإنتاج الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتكامل أو التكامل أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكفل الأجنبي المباشر على السوق المحلي بالبلد المضيف ودوره في تحسين الإنتاجية والكفاءة والتنافسية أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فسخ ضمان أو خسارة أرباح - قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- والت تنمية OECD وكذلك الدول النامية، وقد وجد أن هناك أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي على مؤشرات الانتاجية بالمنشآت الوطنية بكل من الدول الأعضاء بمنظمة الـ OECD والدول النامية<sup>6</sup>. كما وجد أن الاستثمار الأجنبي في المملكة المتحدة كان له أثر إيجابي على المنشآت الوطنية بها؛ حيث أن حوالي 42% من الموردين و18% من المنشآت المنافسة و30% من العملاء قد أكدوا أن تواجد المستثمر الأجنبي في المملكة المتحدة قد انعكس بالإيجاب على الانتاجية والتنافسية<sup>7</sup>.

- تعزيز التكامل في الأنشطة والعمليات بين المنشآت في السوق المضيف: يتمثل الأثر الإيجابي للشركات الأجنبية على السوق المحلي بالبلد المضيف في إمكانية إقامة تحالفات استراتيجية بين كل من الشركات الأجنبية والوطنية بهذا السوق، وانتقال العمالة الوطنية التي تدرت على أفضل أساليب الإنتاج في الشركات الأجنبية للعمل في المنشآت الوطنية، بالإضافة إلى إمكانية تنفيذ المشروعات البحثية بين الشركات الأجنبية والجامعات ومراكز الأبحاث بالبلد المضيف؛ مما يساعد

<sup>5</sup> POTTER, J. OECD. Op. cit.

<sup>6</sup> Blomstrom, M., et al. 2000. "The Determinants of Host Country Spillovers from Foreign Direct Investment. Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper series. No. 2350.

<sup>7</sup> POTTER, J. OECD. Op. cit.

على الابتكار وظهور تكنولوجيا جديدة تفيد الصناعة، وبالطبع فإن ذلك سينعكس على التنافسية بالسوق المحلي بالبلد المضيف ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسن أدائه؛ مما ينعكس على مؤشرات التشغيل والانتاجية والربحية والمبيعات في السوق المحلي لهذا البلد.

- **الإسهام في تعزيز حركة النمو والتشغيل:** تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز آفاق وقومات النمو الاقتصادي من خلال وجود كيانات خدمية ومنتاجية جديدة تدعم نمو الاقتصاد الوطني، فضلاً عن توفير فرص عمل تساهم في استيعاب النمو المتزايد في قوة العمل في البلد المضيف.

- **زيادة التبادل التجاري والصادرات لدى البلد المضيف:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز حركة التبادل التجاري بين البلد المضيف والدول الأخرى التي تتواجد بها مقر الشركة الأم، حيث تعتمد هذه الشركات على التكامل الرأسي في العمليات والأنشطة المختلفة خلال المراحل الانتاجية بين فروعها المختلفة للاستفادة من وفورات التكاليف في الانتاج.

- **تنمية رأس المال البشري:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير مهارات العمالة الوطنية في السوق المضيف وإكسابهم مهارات جديدة، وذلك من خلال تمكينهم من العمل باستخدام

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من منظور موضوعي والبيانات الأولية لا تعبر عن وجهة نظر المؤسسة من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي المتاح من الجهات الرسمية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إن أي أخطاء تقني أو إداري أو معلوماتي من أي نوع كان سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو بأحدث التقنيات أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو الإحلال محل الواردات؛ وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة الصناعي لتوفير سلع ومنتجات استراتيجية وعلميا طلب مرتفع في السوق المحلي للبلد المضيف، وبالتالي يساهم التصنيع لهذه السلع في السوق المحلي في الحد من الواردات؛ مما ينعكس بالإيجاب على مؤشرات أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

## المحور الثاني

### حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

في إطار هذا المحور نستعرض الحوافز والأدوات والاستراتيجيات المختلفة التي تعتمد عليها الدول لجذب الشركات العالمية للاستثمار بها، وكيفية تشجيعها على النفاذ للسوق المحلي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ■ استراتيجيات الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما له من دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وزيادة القيمة المضافة بالاقتصاد القومي للبلد المضيف؛ أصبحت الدول تحرص على تبني سياسات واستراتيجيات من شأنها تحفيز المستثمر الأجنبي، ومن ثم فقد أصبح هناك نوع من التنافس بين الدول من حيث قدرتها على خلق هيكل جيد من الحوافز لديه القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي. فيما يلي أبرز الاستراتيجيات التي تتبعها الدول في هذا الشأن.

إخلاء مسؤولية  
أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية للاستثمار الأجنبي المباشر: حيث تتجه الحكومات نحو وضع نظم لحوافز الاستثمار قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والاقتصادية بعين الاعتبار من المصالحين والخبراء في هذا الشأن. وفيما يخص المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون ○ كسياسات استباقية: هي سياسات تتخذها الدولة من تلقاء نفسها لجذب الاستثمار الأجنبي أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

○ سياسات دفاعية: هي سياسات تتخذها الدولة لمواكبة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الدول الأخرى لجذب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تستهدف الدولة الحفاظ على موقعها بين الدول كسوق جاذب للاستثمارات الأجنبية.

● سياسات الاستهداف: هي سياسات تعتمد على فكرة الاستهداف عند وضعها لحوافز للمستثمر، يمكن هنا التمييز بين أربعة أنواع لهذه السياسات وهي:

○ سياسات إقليمية: يستهدف هذا النوع من السياسات جذب الاستثمار الأجنبي للمناطق الفقيرة بالدولة موضع الاهتمام والمناطق التي يرتفع بها معدل البطالة أو التي خرجت منها استثمارات أجنبية. وبالتالي تعتمد هذه السياسات على وضع مجموعة من الحوافز لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار بمنطقة معينة داخل الدولة.

تعتبر المدن الاقتصادية مفهوماً عالمياً يجمع بين المقومات الاقتصادية للمدن الصناعية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، لتشكل مدناً حضرية متكاملة، ويرتكز اقتصاد كل مدينة على تجمعات اقتصادية عنقودية، يتم اختيارها بناءً على المزايا التنافسية، وتوفر هذه المدن مرافق خدمية ولوجستية وسكنية متكاملة، بالإضافة إلى وجود بيئة عمل تنافسية

لتكون منظومة اقتصادية جاذبة للاستثمار الوطني والأجنبي. تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن مصطلح المناطق/ المدن الاقتصادية هو مصطلح أكثر شمولاً ويندرج تحته أربعة أنواع رئيسية وهي مناطق التجارة الحرة، المناطق/ المدن الاقتصادية الخاصة، مناطق الاستثمار، مناطق معالجة الصادرات<sup>8</sup>. يمكن التمييز بين الأربعة أنواع سالفة الذكر من حيث طبيعة المنطقة وموقعها ومساحتها ونوعية الأنشطة الموجودة بها، كما يلي<sup>9</sup>:

#### ✓ المناطق/ المدن الاقتصادية الخاصة:

- تعطي إعفاءات من الرسوم الجمركية ومزايا ضريبية للمستثمرين بها.
- تتضمن العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية.
- تكون مساحتها أكبر من 1000 هكتار.

#### ✓ مناطق معالجة الصادرات:

- مخصصة للصناعات التصديرية.
- عادة تكون مساحتها أقل من 100 هكتار.

#### إخلاء مسئولية

#### ✓ مناطق الاستثمار:

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية المعتمدة، يمكن أن تتواجد في أكثر من موقع في إقليم الدولة. رغبة لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتوقع غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو المصداقية أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على المستخدم. ولأن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

#### مناطق التجارة الحرة:

- تتضمن خدمات للتخزين والتوزيع للبضائع.
- تتضمن أنشطة التجارة والتوزيع وإعادة التصدير.
- عادة تكون مساحتها أقل من 50 هكتار.

○ سياسات تحدد أولويات الأنشطة: تعتمد هذه السياسات على تحفيز الأنشطة التي تخدم الرؤية الاقتصادية للدولة، وذلك مثل منح حوافز للمصدرين بما يتواءم مع رغبة الحكومة في زيادة الصادرات.

○ سياسات لتعزيز الاستفادة من المزايا النسبية: يستهدف هذا النوع من السياسات وضع حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من نقاط القوة أو المزايا النسبية للاقتصاد الوطني: حيث تتجه بعض الدول التي لديها وفرة في عنصر العمل إلى وضع حوافز للاستثمار الأجنبي في الصناعات كثيفة العمالة لقدرتها على امتصاص فائض عرض العمل.

<sup>8</sup> The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2010). Designing Economic Zones for Effective Investment Promotion.

<sup>9</sup> Farole, T., Akinci, G., (2011). Special Economic Zones. Progress, Emerging Challenges and Future Directions. World Bank.

○ سياسات لخلق قطاعات جديدة: يستهدف هذا النوع من السياسات تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات جديدة لم تكن موجودة بالاقتصاد القومي للدولة موضع الاهتمام، وذلك مثل الصناعات ذات المكون التكنولوجي العالي؛ مما ينعكس بالإيجاب على المكون التكنولوجي للصادرات الوطنية، كما أنه سيساعد على تدريب العمالة الوطنية على هذه الصناعات التي لم تكن موجودة بالاقتصاد القومي.

#### ■ معايير تصميم وتقييم حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>10</sup>:

تسعى الدول لوضع نظام جيد للحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، ونظراً لأن لكل سياسة تكلفة وعائد؛ توضع الحوافز في ضوء كل من العائد والتكلفة المتوقعة للسياسات المستهدفة، لذلك يتم تقييم الحوافز من خلال المعايير التالية:

- **الفعالية:** تعتبر السياسات المتبعة فعالة إذا ما تمكنت من تحقيق الهدف المتمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك عندما يفوق العائد عليها التكلفة المقدرة لما توفره هذه الحوافز من

#### إخلاء مسئولية استثناءات للمستثمر الأجنبي.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والمحاسبية من قبل المستثمر لتجنب تضييع فرص على الدولة لتنمية مواردها المالية. الدراسة كاملة ومحدثة وصيعة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون على المستثمر، ولا تتحمل غرفة الشرقية مسؤولية أي خطأ من الحوافز أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على المطبقة في تحقيق الهدف منها، خاصة في حالة ندرة الموارد المالية لدى الدولة وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للموارد التي تخصص لنظم تحفيز المستثمر الأجنبي.

- **الخسائر الاجتماعية:** قد تكون هناك بعض الخسائر المقترنة بنظم الحوافز التي تضعها الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك في حال تقديم حوافز للمستثمر الأجنبي بقطاعات معينة هي بطبيعتها جاذبة للاستثمار وليست بحاجة للمزيد من الاستثناءات لجذب الاستثمارات إليها، وكذلك قد تؤدي المغالاة في منح الاستثناءات للمستثمر الأجنبي إلى ارتفاع سقف طموحات المستثمر لما تقدمه له الدولة من استثناءات ومزايا.

- **التنافس بين الدول في تقديم الحوافز:** يعد الهدف من تقديم الدول للحوافز للمستثمر الأجنبي هو حرص كل منها على الحفاظ على جاذبيتها كسوق مضيف للاستثمارات الأجنبية، إلا أنه يجب عدم الدخول في منافسة دائمة بين الدول في تقديم المزيد من الاستثناءات لصالح المستثمر وخاصة الحوافز المالية لما لها من تأثير سلبي على الإيرادات الضريبية والموارد المالية للدولة في حالة زيادة الدعم المالي للمستثمر الأجنبي، حيث يطلق البعض على هذه السياسات مسمى "سياسات إفقار الجار".

<sup>10</sup> OECD, 2003, Op. cit.

#### ■ أنواع حوافز الاستثمار الأجنبي:

تنقسم حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أنواع وهي تنظيمية وتمويلية ومالية، وهي<sup>11</sup>:

- **حوافز تنظيمية:** تتمثل في توفير حوافز للمستثمر الأجنبي، من خلال بعض الاستثناءات من القواعد المنظمة للسوق المحلي، وعادة ما تتمثل هذه الاستثناءات في الإعفاء من بعض القواعد المتعلقة بالشؤون البيئية والاجتماعية والقواعد المنظمة لسوق العمل. يستهدف هذا النوع من الحوافز جذب الاستثمارات الأجنبية بمشروعات كبرى تخدم الاقتصاد الوطني.
- **حوافز تمويلية:** هي مجموعة من الحوافز التي تتجه بعض الدول أو الحكومات المحلية لمنحها للمستثمر الأجنبي في منطقة معينة من الدولة تتسم بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، من أجل تحفيز المستثمر الأجنبي على الاستثمار بها. من أمثلة هذه الحوافز:
- **حوافز مالية:** تشير الكثير من الدراسات التطبيقية إلى أن هذا النوع من الحوافز يعد من أكثر الأنواع التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي، وخاصة في الدول التي ليس لديها موارد مالية كافية لتقديم حوافز تمويلية للمستثمر الأجنبي. تتميز الحوافز المالية في بعض الحوافز التي تقدمها السياسات المالية للمستثمر الأجنبي والتي تتمثل فيما يلي.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الجدول رقم (1) يوضح نماذج لتجارب الدول في استخدام الحوافز المالية والتمويلية لتشجيع الاستثماريين طبقاً للبيانات المتاحة من البيانات السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

<sup>11</sup> OECD. 2003. "Checklist for Foreign Direct Investment Incentive Policies".

جدول (1): التجارب الدولية في استخدام الحوافز المالية والتمويلية لتشجيع الاستثمار

| نوع الحافز         | الوصف                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | المزايا                                                                                                                                                                                   | السلبيات                                                                                                                                                                                                                                            | الدولة                                                                                                                                    |
|--------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تخفيض معدل الضريبة | تخفيض الضرائب على تحويلات الأرباح للخارج: يعد تخفيض معدل الضريبة على الأرباح التي تحولها الشركات الأجنبية من البلد المضيف إلى البلد الأم من العوامل التي تساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي.<br>حوافز للتكوين الرأسمالي: تتجه بعض الدول نحو ربط معدل ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية بحجم الاستثمار الرأسمالي بها، بحيث يتجه معدل الضريبة نحو التناقص مع زيادة الانفاق الرأسمالي للشركات الأجنبية.<br>إنشاء مناطق استثمارية بمعدلات ضريبة تفضيلية: تتجه بعض الدول نحو إنشاء مناطق استثمارية تتمتع بمعدلات ضريبية تفضيلية Special Tax-Privileged Zones لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مناطق معينة بالدولة.<br>تخفيض الضرائب على دخول العاملين: تتجه بعض الدول إلى تخفيض الضرائب على دخول العاملين والتأمينات الاجتماعية لتحفيز الاستثمار الأجنبي. | إتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبي للاستفادة من هذا الحافز لفترة زمنية طويلة.<br>يساهم تطبيق معدل ضريبة ثابت (موحد) في وضوح الالتزامات الضريبية لدى المستثمر وعدم وجود تعقيد أو غموض في فهمها. | يجب ألا يتجاوز معدل الضريبة 35%<br>يحد أقصى، للحفاظ على فعاليته في جذب الاستثمار الأجنبي.<br>اتساع قاعدة المنشآت المستفيدة منه، حيث أن تخفيض معدل الضريبة لا يقتصر تطبيقه على المنشآت الجديدة فقط بل تستفيد منه كل المنشآت القائمة في السوق المضيف. | تطبق كل من: (بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، أوزبكستان) معدل ضريبة ثابت (موحد) على أرباح الشركات (Flat Corporate Tax Rate).             |
| الحوافز القطاعية   | تطبيق معدلات منخفضة لضريبة الأرباح التجارية للشركات العاملة في قطاعات محددة تستهدف الدولة جذب الاستثمار إليها                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | السهولة في التطبيق بشكل محدد من خلال استهداف قطاعات محددة.<br>الفعالية في جذب الاستثمار على المستوى القطاعي.                                                                              | إمكانية وجود بعض التشوهات في السوق، نتيجة عدم تمتع كافة المنشآت العاملة في السوق بنفس الحوافز.                                                                                                                                                      | تطبق العديد من الدول هذا الحافز، وهي: البرازيل، الإكوادور، مصر، أثيوبيا، غانا، سنغافورة، نيجيريا، الفلبين، سريلانكا، تنزانيا، أوزبكستان). |

|                                                         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                                                                              |                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|---------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الإعفاءات الضريبية<br>(Tax Holidays)                    | يتم إعفاء المنشآت من الضريبة لفترة زمنية محددة، بحيث تتراوح تلك الفترة بين (5 – 10) سنوات.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | المرونة في التطبيق مع إمكانية استخدام هذا الحافز لاستهداف تنشيط الاستثمار في قطاعات محددة.<br>تعزيز السيولة والتدفقات النقدية لدى منشآت الأعمال وتمكينها من التوسع في النشاط. | الاستهداف الانتقائي لقطاعات محددة؛ مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ويؤدي إلى تشوهات في السوق.<br>قد يؤدي إلى توجه المنشآت إلى التجنب الضريبي من خلال أسعار التحويل <sup>12</sup> (Transfer Pricing) يشجع الاستثمار قصير الاجل في قطاعات غير حيوية. | تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، كما يلي: البرازيل (15 سنة)، الإكوادور (20 سنة)، مصر (5 – 20 سنة)، أثيوبيا (1 – 5 سنوات)، غانا (5 – 10 سنوات)، كوريا (5 سنوات)، سنغافورة (5 – 10 سنوات)، تنزانيا (2 – 5 سنوات)، أوغندا (10 سنوات)، أوزبكستان (7 سنوات)، كينيا (10 سنوات). |
| الائتمان والخصم الضريبي<br>(Tax Credit & Tax Deduction) | يساهم الائتمان الضريبي في تمكين المنشآت الخاضعة للضريبة من استرداد جزء من الضريبة المستحقة لتمكينها من التوسع في النشاط.<br>الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.<br>قيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو المساهم الخضم الضريبي في تخفيض حجم الوعاء الضريبي لدى المنشآت الخاضعة للضريبة بحيث يتم استبعاد جزء منه لتخفيض الاستثمار. | يساعد المنشآت على التوسع في النشاط.<br>تشجيع الاستثمار طويل الأجل.<br>الحد من ممارسات التجنب الضريبي.                                                                         | تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، ومنها: (سنغافورة، الإكوادور، كوريا، موزيتانيا، المكسيك، نيجيريا، الفلبين).                                                                                                                                |                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| الإهلاك المعجل<br>(Accelerated Depreciation)            | يتم تطبيق معدلات مرتفعة للإهلاك للأصول الرأسمالية لدى المنشآت في السنوات الأولى من عمر الأصل بدلاً من استخدام الطريقة الخطية للإهلاك التي توزع قيمة مخصصات الإهلاك بشكل متقارب على مدار العمر الافتراضي للأصل.                                                                                                                                                                                                                   | يساعد المنشآت على التوسع في النشاط.<br>تشجيع الاستثمار طويل الأجل.<br>الحد من ممارسات التجنب الضريبي.                                                                         | من الممكن ألا تستفيد المنشآت من الإهلاك المعجل في زيادة حجم استثماراتها بسبب تأكل قيمة المخصصات وتلاشيها مع ارتفاع معدل                                                                                                                      | تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، ومنها: (البرازيل، سنغافورة، الإكوادور، مصر، أثيوبيا، غانا، كوريا، كينيا،                                                                                                                                                                 |

<sup>12</sup> تعرف أسعار التحويل Transfer Pricing بأنها الأسعار التي تتعامل بها الفروع والشركات التابعة للشركة الأم في الدول المختلفة للحد من مدفوعاتها الضريبية، بحيث أن فرع الشركة المتواجد في دولة يرتفع معدل الضريبة على أرباح الشركات بها يقوم بشراء مستلزمات الانتاج من فرع آخر للشركة يتواجد في دولة تتميز بانخفاض معدل الضريبة على أرباح الشركات، على أن تكون المشتريات مقومة بسعر مرتفع ومبالغ فيه بحيث يساهم ذلك في تخفيض حجم الإيرادات والأرباح المعلنة لدى فرع الشركة المتواجد في بيئة أعمال ترتفع بها معدل الضريبة ومن ثم تخفيض حجم الضرائب المدفوعة لهذا الفرع، والعكس بالنسبة لفرع الشركة المتواجد في دولة معدل الضريبة على أرباح الشركات بها منخفض وبالتالي تعظيم الأرباح لدى الشركة الأم.

|                                              |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                                                              |                                                                                                                                                                                          |                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                  |
|----------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|                                              |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                                                              |                                                                                                                                                                                          | التضخم السنوي.                                                                                                                                                 | المكسيك، موريتانيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا، سريلانكا).                                                                                          |
| ترحيل الخسائر للأمام<br>(Loss Carry Forward) | بحيث يتم ترحيل قيمة الخسائر التي حققتها المنشأة في سنة معينة إلى السنوات التالية وخصمها من الأرباح الخاضعة للضريبة حتى تتلاشى هذه الخسائر.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                              |                                                                                                                                                                                          |                                                                                                                                                                | تستخدم العديد من الدول هذا الحافز، ومنها: (البرازيل، مصر، أثيوبيا، كينيا، غانا، المكسيك، كوريا، موريتانيا، سنغافورة، سريلانكا، تنزانيا، أوغندا). |
| حوافز التصدير                                | الإعفاء من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج. تطبيق المعدل الصفري لضريبة القيمة المضافة على الصادرات. توفير الخدمات التسويقية والمعلوماتية للمصدرين.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | إمكانية الاستخدام لاستهداف تعزيز الصادرات لبعض القطاعات.                     | التحديات المتعلقة بالمعاهدات واتفاقيات التجارة الدولية، والمعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تضعها بعض الدول. مدى كفاءة العمل الجمركي.                                                  | تستخدم العديد من الدول هذه الحوافز، ومنها: (البرازيل، مصر، أثيوبيا، رواندا، غانا، المكسيك، كوريا، موريتانيا، سنغافورة، سريلانكا، تنزانيا، أوزبكستان، نيجيريا). |                                                                                                                                                  |
| الدعم التمويلي والمنح                        | من خلال قيام المؤسسات التمويلية والجهات الحكومية بتقديم الدعم والمنح والقروض الميسرة للمنشآت العاملة في قطاعات معينة لتعزيز حجم الاستثمار بهذه القطاعات. إعانات للتدريب الوظيفي: تتجه بعض الدول إلى تقديم إعانات للمستثمر الأجنبي لتدريب العمالة الوطنية، خاصة في المناطق الأكثر فقراً من الدولة وكذلك إذا كانت الصناعة المستهدفة جديدة بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا توجد عمالة مدربة عليها. إعانات لتغيير الموقع والاستعانة بالعمالة الأجنبية في حال عدم توافر عمالة مدربة: تتجه بعض الدول إلى منح إعانات للمستثمر الأجنبي في حال تغييره للموقع والاستعانة ببعض العمالة الأجنبية في حال عدم توافر عمالة وطنية كافية لديها خبرة مناسبة في | المرونة في التطبيق. إمكانية الاستخدام لاستهداف تعزيز الصادرات لبعض القطاعات. | ارتفاع التكلفة ومدى توافر الموارد المالية اللازمة. مدى كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، لتوفير المساحة المالية Fiscal Space اللازمة للقيام بتنفيذ برامج لدعم المنشآت على المستوى القطاعي. | تستخدم بعض الدول هذه الحوافز، ومنها: (مصر، أوغندا، نيبال).                                                                                                     |                                                                                                                                                  |

|                                                                                                                                          |  |                                                                                            |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                                     |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
|                                                                                                                                          |  |                                                                                            | <p>الصناعة المستهدفة. وقد تكون هذه الاعانات بشكل جزئي أو بشكل مؤقت لحين تدريب العمالة الوطنية على تلك الصناعة.</p> <p>المساعدات الإدارية: تتجه بعض الدول إلى تقديم بعض المزايا في الخدمات الإدارية التي تقدمها للمستثمر الأجنبي مثل سرعة إصدار التراخيص وإنجاز المعاملات مع المؤسسات الحكومية.</p> <p>توفير الائتمان للمستثمر الأجنبي: تتجه بعض الدول نحو اتباع سياسات من شأنها توفير التمويل اللازم للمستثمر الأجنبي، وذلك من خلال توفير قروض بشروط ميسرة للمستثمر الأجنبي بالقطاعات المستهدفة أو بأسعار فائدة تفضيلية.</p> |                                     |
| <p>تستخدم العديد من الدول هذه الحوافز، ومنها: (البرازيل، مصر، الإكوادور، أثيوبيا، غانا، المكسيك، رواندا، تنزانيا، سريلانكا، أوغندا).</p> |  | <p>المرونة في التطبيق.</p> <p>إمكانية الاستخدام لاستهداف تعزيز الصادرات لبعض القطاعات.</p> | <p>من خلال استخدام الأدوات سالفة الذكر لتشجيع المنشآت على الاستثمار في مناطق جغرافية معينة من إقليم الدولة تتسم بانخفاض معدلات النمو والتنمية وارتفاع معدل البطالة.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | <p>الحوافز المكانية (الجغرافية)</p> |

Source: Tuomi, K.,2012, "Review of Investment Incentives: Best Practice in Attracting Investment". International Growth Center, Working Paper.

## ■ تجربة الامارات العربية المتحدة في فتح المجال للاستثمار الأجنبي<sup>13</sup>:

اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، في 2 يوليو 2019م، قراراً بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك كامل الحصص أو الأسهم في الشركات التجارية في الدولة بنسبة تصل إلى 100%، وذلك في عدد 122 نشاطاً اقتصادياً، لدعم البيئة التنافسية للدولة وتوفير فرص استثمارية، مما يعزز من صورة الدولة على خريطة الاقتصاد العالمي، حيث يضم القرار 13 قطاع اقتصادي حيوي مفتوح أمام المستثمرين للتملك ضمن قطاعات حيوية رئيسية وقواعد واستثناءات محددة في كل قطاع، وتتضمن مجال الطاقة المتجددة، والفضاء، والزراعة والصناعات التحويلية، مع منح المستثمرين فرص لتملك حصص مختلفة في مشاريع متنوعة منها إنتاج ألواح الطاقة الشمسية، ومحولات الطاقة، ومراقبة الأنظمة الإلكترونية في قطاع الطاقة والتكنولوجيا الخضراء، ومحطات الطاقة الهجينة، بالإضافة إلى مجالات النقل والتخزين؛ مما يفتح المجال لتملك مشاريع في مجال النقل الذاتي، ونقل التجارة الإلكترونية، وسلاسل التوريد، والخدمات اللوجستية، ونقل المنتجات الصيدلانية والتخزين البارد.

يهدف هذا القرار إلى دعم البيئة الاستثمارية في الدولة، وإرساء الأسس اللازمة لتعزيز مكانتها على الساحة

إخلاء مسؤولية

العالمية كوجهة مفضلة للاستثمار، حيث حدد القرار قائمة بالمجالات والأنشطة المتميزة للاستثمار

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للأمانة العامة من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الاستثناءات منها، مع استهداف إضافة مزايا استثمارية جديدة للدولة وتحفيز تواجد مشاريع نوعية جديدة في قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من الجهات المعنية في هذا الشأن وتوسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.

كما يتضمن قرار مجلس الوزراء مجالات أخرى للتملك من قبل المستثمرين الأجانب ومنها أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والمعلومات والاتصالات، وكذلك الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، مما يفتح المجال للتملك

الدراسة ويحفز إنشاء مختبرات في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية، وكذلك أنشطة الخدمات الإدارية

وخدمات الدعم وأنشطة التعليم، والأنشطة في مجال صحة الإنسان، بالإضافة إلى أنشطة الفنون والترفيه

والتشبيد. وتقوم الحكومات المحلية بتحديد نسبة تملك المستثمرين الأجانب ضمن هذه الأنشطة.

<sup>13</sup> صحيفة الامارات اليوم، 2 يوليو 2019م، " مجلس الوزراء يعتمد 122 نشاطاً اقتصادياً لتملك المستثمر الأجنبي لغاية 100%".

## المحور الثالث

### الاستثمار الأجنبي المباشر بالملكة في إطار رؤية 2030

#### ■ مقومات الاستثمار في المملكة<sup>14</sup>:

- حجم السوق: تتميز المملكة بأكبر حجم السوق المحلي الذي يمثل فرصة هائلة للمستثمر للتوسع في نشاطه، حيث بلغ عدد السكان بالملكة نحو 33.4 مليون نسمة في عام 2018م.
- رحلة التنويع الاقتصادي والإصلاح في المملكة:

➤ أطلقت المملكة رؤيتها 2030 بهدف تعزيز بيئة الأعمال والأداء الاقتصادي عبر تعريف

أولويات واضحة تتسق مع كل الجهود الموحدة.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتجاه ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة إلا أنها لا تتقدم بأية إشارات أو تأكيدات أو ضمانات أو توصيات أو أي شكل من أشكال صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو المؤثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية كل من تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة. عالمية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

➤ القطاعات السعودية المتعددة والنامية مثل الترفيه وتقنية المعلومات والخدمات المالية - ستخلق فرصاً جديدة للمستثمرين محققة لهم.

- توفر فرص استثنائية للمستثمر:

➤ أطلقت الحكومة برنامجاً ضخماً للخصخصة يهدف أن يتيح الفرصة للمستثمرين المشاركة

بصورة أكبر في الأصول المملوكة للحكومة.

➤ من أسس بناء رؤية المملكة العربية السعودية 2030؛ بدء توطئة سلسلة القيمة وضم

أطراف محليين ودوليين؛ ما سيوفر فرصاً كبيرة للمستثمرين.

➤ إطلاق مشاريع واسعة ومتعددة وفريدة عالمياً بنطاقها وطموحها، سعياً في تحويل الاقتصاد

السعودي وتحفيز النمو الوطني.

<sup>14</sup> الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار.

- مبادرات حكومية طالت مختلف القطاعات مثل تسهيل ممارسة الأعمال والمشاركة الاجتماعية والثقافية ومراجعة الموازنة المالية؛ كلها تبين الالتزام الصريح للمملكة في تطوير بيئة الأعمال.
- وجود قطاعات عديدة بها فرص للاستثمار، وهي: الصناعات الكيماوية، الاتصالات وتقنية المعلومات، الطاقة والماء، الصناعة، الصحة وعلوم الحياة، المعادن والتعدين، النقل والخدمات اللوجستية، السياحة والثقافة والترفيه، التعليم، الإسكان، الحج والعمرة، والخدمات المالية.

#### • بنى تحتية متكاملة:

- تتمتع المملكة بموقع جغرافي إستراتيجي يربط ما بين ثلاث قارات، مشكلة بهذا نقطة اتصال رئيسة بين المستثمرين الدوليين كافة.

- يستحوذ البحر الأحمر على 13% من تدفقات التجارة العالمية، وأكبر موانئ المملكة هو ميناء

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية لأغراضها ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية المسؤولة عن إعداد هذه الدراسة، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والخبيرية والمهنية في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار. وتكون غرفة الشرقية مسئولة عن أي خطأ قد يقع في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمية أو الدقة أو الموثوقية أو الملائمة أو حداثة المعلومات، وكذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون في النظام اللوجستي. ولئن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- إن شاء بنى تحتية بكفاءة عالية لتقنية المعلومات، تتطلب تعاون القطاع الخاص في كل من الاتصالات والحوسبة السحابية والاتصال عالي السرعة والتحول الرقمي، ويعد هذا أحد أهم عناصر تحقيق الرؤية.

#### • حلول عقارية جاذبة:

- ما يعنيه الاستثمار في السعودية أيضاً الحصول على الفرصة القيمة للاستفادة من أكثر من 35 مدينة صناعية واقتصادية، تتموضع جميعها في مواقع إستراتيجية وصممت لتقديم مزايا عملية تنافسية مثل الإنتاج المشترك والاستفادة الشاملة والاستفادة واسعة النطاق.
- تعد كل مدينة منطقة خاصة يشغلها مطور رئيس لرفع فرص الاستثمار وتقديم بنى تحتية داعمة واعتبارية مثل الخدمات المشتركة والمرافق سهلة الوصول للمستثمرين.
- عرض الأراضي الصناعية والأماكن العقارية والخدمات بأسعار منافسة يعد عنصراً يميز المملكة مقارنة ببقية دول العالم.

• قوى عاملة شابة وماهرة:

- نحو 50% من الشباب السعودي لا تتجاوز أعمارهم الخمسة وعشرين عامًا.
- 400 ألف من الشباب السعودي يدخلون سوق العمل كل عام، مساهمين في تعزيز التطور والإمكانات وتعزيز أثر القوى الوطنية العاملة.
- يُعد التعليم أول أكبر القطاعات التي تنفق عليها الحكومة؛ مما يؤكد التزام المملكة باستثمار شبابها وتأهيلهم قادة للمستقبل.
- التقدم الحديث للدولة في البحث العلمي تقوده جامعات محلية رئيسة تربط بمنهجيتها القيادية النشاطات الأكاديمية بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وفرصه.

• تعزيز جودة الحياة:

- تُعد المملكة من أقل الدول ضريبياً بين بقية الدول الأخرى، وإضافة إلى هذا فإنه لا يوجد ضرائب دخل على الأفراد في الدولة.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية من الكوادر الطبيعية، إضافة إلى جهود المملكة الحثيثة في ضمان حلول تبادل للمعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. الإعمال لأعمال أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية المستخدم. وفي حال كون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة المستوى ومرافق. أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- توجهات جديدة مثل قيادة المرأة والتحول السياحي والانفتاح الثقافي سيغير من وجه الحياة في المملكة؛ بإنتاج متطلبات جديدة في السوق وتنمية فرص استثمارية محلية ودولية.

• وجود قطاع مالي رائد:

- تتمتع المملكة بنظام نقدي مستقر وقطاع مالي مستقل، وقد شكل مجموع الأصول النقدية في إجمالي الناتج المحلي الوطني للمملكة ما نسبته 14% في عام 2017م.
- بلغ متوسط المستوى الأول لرأس المال للأصول المرجعة بالمخاطر في القطاع المصرف ما نسبته التذبذبية 18.5% في عام 2018م، ممثلاً أحد أقوى الأنظمة العالمية في مرونة السوق وكفاية رأس المال.
- يُعد سوق المال السعودي (تداول) أكبر سوق مالية في منطقتي الشرق الأوسط وتركيا؛ بقيمة سوقية تبلغ نحو 538 مليار دولار في عام 2019م، إضافة إلى الدين السائل العميق والأوراق المالية.

- نفذت جهات سعودية عددًا من التنظيمات والمبادرات مثل تعديل المقاصة والتسوية إلى (T+2) والتي تعني الفترة الزمنية الواقعة بين تنفيذ الصفقة وبين تسجيل انتقال ملكية الورقة المالية والسداد الفعلي لقيمة الصفقة التي تقدر بيومي عمل، إتاحة المساهمة في الاكتتاب في طرح العام المحلي للمستثمرين المؤهلين، إطلاق «نمو» السوق الموازي الذي يمتاز بمتطلبات إدراج أقل ويعد منصة بديلة للشركات الراغبة بالإدراج، علمًا بأن الاستثمار في هذا السوق مخصص للمستثمرين المؤهلين فقط.
- قادت الإصلاحات التنظيمية إلى إدراج سوق المال السعودي في مؤشر الأسواق الناشئة عبر انضمام سوق المال السعودي إلى مزودين عالميين للمؤشرات، ويُتوقع أن يولد هذا الانضمام 17 مليار دولار من تدفقات رأس المال السلبي و40 مليار دولار من تدفقات رأس المال النشط بحلول عام 2020م.

#### • وجود حوافز متنوعة للاستثمار:

##### ○ إخلاء مسؤولية الدعم المالي:

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية وتسهيل إتقان الصناديق وضمانها المقدمة من برنامج الصادرات السعودية. وينبغي أخذ المشورة المالية والخيرية والخبيرة في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكتمان أو الدقة أو الموضوعية أو ملاءمة المعلومات، وتلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون الذاتي للمملكة مسؤولية، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

##### ○ الدعم الضريبي:

- استرداد الرسوم الجمركية عن واردات المواد الخام التي ستتم معالجتها وتحويلها محلياً.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات المصرح بها للمنشآت الصناعية (مثل الآلات والمعدات وقطع الغيار وقطع الغيار المستوردة للاستخدام الصناعي).
- حوافز ومزايا ضريبية، وهذا يشمل تقديم الدعم المالي لغايات تدريب وتوظيف السعوديين لمدة 10 سنوات.

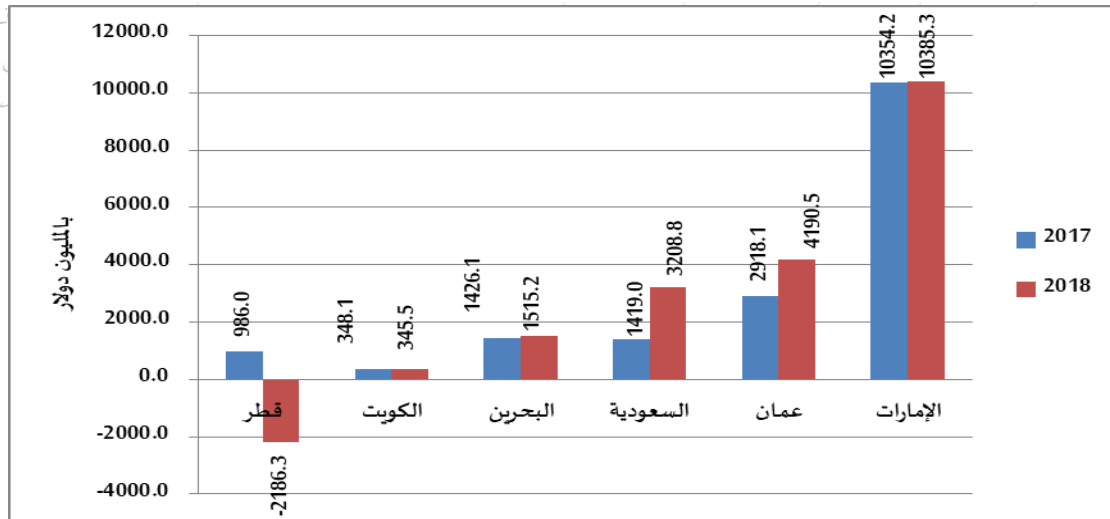
##### ○ دعم التوظيف

- يقدم صندوق تنمية الموارد البشرية برنامجاً يهدف إلى التشجيع على تدريب وتوظيف المواطنين السعوديين.
- برنامج "تمهير" لتدريب الخريجين السعوديين خلال العمل.
- التدريب في المعاهد غير الربحية.
- إعادة تأهيل حاملي الشهادات الصحية.
- برنامج "دروب"، يتضمن دورات تعلم إلكترونية، بهدف الحصول على شهادات معتمدة ومعترف بها من قبل الشركات الرئيسية.

#### ■ مؤشرات الاستثمار الأجنبي بالمملكة:

تتميز المملكة العربية السعودية بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد جاءت المملكة في المركز الثالث بين دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018م من حيث صافي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل والتي بلغت نحو 3.2 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار في عام 2017م، بينما جاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الأول خلال العامين المذكورين حيث بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها

أعدت هذه الحوالي 10.4 مليار دولار في العامين موضع الاهتمام على التوالي (شكل (1)). يلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية والبيرونية في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يتخذ بناء على نتائج هذه الدراسة ويح



Source: UNCTAD Statistics.

\*ملحوظة: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل هو عبارة عن الفرق بين تدفقات رؤوس الأموال لغير المقيمين لكل من الداخل والخارج.

#### ■ المؤشرات المستهدفة للاستثمار الأجنبي بالمملكة في إطار رؤية 2030:

لقد جاءت رؤية المملكة 2030 بأهداف وخطط طموحة تستهدف وضع الاقتصاد الوطني على مسار مستدام للنمو الاقتصادي، وقد أولت الرؤية إهتماماً واضحاً لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة ممارسة الأعمال مع استهداف جذب الاستثمار الأجنبي، وفيما نلقي الضوء على التوجهات الرئيسية لرؤية 2030 بهذا الصدد:

#### ● اقتصاد مزدهر: استثماره فاعل:

##### ● المبادئ الرئيسية:

- تعظيم القدرات الاستثمارية: وذلك من خلال الاستمرار في تخصيص الأصول المملوكة للدولة، تنمية وتطوير الأدوات الاستثمارية للمملكة ومنها صندوق الاستثمارات العامة الذي تستهدف المملكة أن يكون أكبر صندوق سيادي في العالم بعد نقل ملكية شركة أرامكو السعودية إليه، زيادة دور صندوق الاستثمارات العامة كمحرك ومحفز للاستثمارات في بعض القطاعات الاستراتيجية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، الدخول في شراكات تجارية طويلة الأمد مع الدول الشقيقة، الاستثمار في الشركات الرائدة عالمياً وشركات

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية؛ ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية والسعودية، بالإضافة إلى تعزيز دور سلوق الدين (السندات) وفتح المجال أمام سوق ت الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. المشتقات. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكله على مسؤوليتكم. وذلك من خلال توطین قطاع الطاقة المتجددة والمعدات قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خدایة، تطوير مواقع سياحية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، تيسير إجراءات إصدار الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

التأشيرات للزوار، تهيئة المواقع التاريخية، تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، تشجيع التنقيب عن الثروات المعدنية والاستمرار في توطین قطاع النفط والغاز ومضاعفة إنتاج الغاز وإنشاء شبكة وطنية للتوسع في توزيعه، وبناء مدينة لصناعة الطاقة.

- تخصيص الخدمات الحكومية: تسعى المملكة إلى فتح الباب للاستثمار الخاص لتعزيز المنافسة والابتكار، مع تطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال، مع تمكين القطاع الخاص من تقديم الخدمات بقطاعي الصحة والتعليم وتحول الحكومة إلى مراقب ومنظم للقطاعات.

- المؤشرات المستهدفة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:
  - زيادة حجم الاقتصاد السعودي وانتقاله من المرتبة 19 إلى أحد المراتب الخمسة عشر الأولى على مستوى العالم.

- زيادة نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%.
- زيادة قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى ما يزيد عن 7 تريليونات ريال.

#### ● الالتزامات:

- توطین الصناعات العسكرية: تستهدف المملكة توطین ما يزيد عن 50% من إنفاقها العسكري بحلول عام 2030م. بدأت المملكة في تطوير بعض الصناعات الأقل تعقيداً مثل الذخائر والمدركات، كما ستسعى للدخول في شراكات استراتيجية مع الشركات الرائدة في هذا القطاع لنقل المعرفة وتوطین الخبرات به.

- تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني: تستهدف المملكة تنمية هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني إلى 97 مليار ريال، مع توفير 90 ألف فرصة عمل بحلول عام 2020م. وذلك من خلال تسهيل الاستكشافات وتسهيل استثمار القطاع

الخاص، مراجعة إجراءات إصدار تراخيص الاستخراج، الاستثمار في البنية التحتية

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإجابة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات وتطوير أساليب التمويل، وتنفيذ العديد من المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص. المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية في الاعتبار. تهدف المملكة إضافة 9.5 جيجاوات من الطاقة المتجددة إلى الت الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. الإلتزامات أو الضمانات أو أي نوع كان من الإشراك أو ضمني. الإنتاج المحلي كمرحلة أولى، بالإضافة إلى توطین نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة بما فيها البحث والتطوير، مع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة. قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو المتجددة، كذلك سيتم تحرير قطاع المحروقات تدريجياً بإطلاق مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة. ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

#### ● اقتصاد مزدهر: تنافسيته جاذبة:

##### ● المبادئ الرئيسية:

- تحسين بيئة الأعمال: وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى التنافسية، تهيئة القدرات اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدمة، تعديل الأنظمة التشريعية لرفع كفاءة إنفاذ العقود وتسهيل بيئة العمل، تخصيص المواقع الجيدة بالمدن للمشروعات الترفيهية والسياحية، تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية، تمكين البنوك من تقديم أدوات مالية تلبي احتياجات المشروعات بمختلف أحجامها، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع.
- إعادة تأهيل المدن الاقتصادية: من خلال التعاون مع الشركات المالكة لهذه المدن.

- تأسيس مناطق خاصة: سيتم إنشاء مناطق خاصة بقطاعات محددة وفقاً للمزايا النسبية للمناطق المختلفة، تشمل المناطق اللوجستية والسياحية والصناعية والمالية، بحيث تتمتع بأنظمة ولوائح تجارية خاصة.
- رفع تنافسية الطاقة: بحيث يتم توجيه الدعم الحكومي لمستحقيه، وبالتالي سيتم وضع معايير واضحة للدعم.
- المؤشرات المستهدفة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:
  - الانتقال من المركز الـ 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى.
  - رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7%.
  - الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%.
- الالتزامات:

#### إخلاء مسؤولية

- إعادة هيكلة مركز الملك عبدالله المالي: بحيث يتم إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية المختصة في القطاع، ولا يمكن اعتبارها تعبيراً عن رأي غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار. ولا يمكن اعتبار هذه المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموضوعية أو الملائمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكلها العام، وذلك من خلال تسهيل حركة البضائع وتطوير الأنظمة. أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية دراسة أو بحث أو تقرير أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباب - قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
- تنمية البنية التحتية الرقمية: من خلال الاستثمار في تقنيات النطاق العريض في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك للوصول إلى نسبة تغطية تتجاوز 90% من المنازل بالمدن ذات الكثافة السكانية العالية و66% بالمناطق الأخرى.

#### ● اقتصاد مزدهر: موقعه مستغل:

- المبادئ الرئيسية:
  - إنشاء منصة لوجستية مميزة: ستعمل المملكة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص محلياً ودولياً على استكمال بنيتها التحتية وتحسينها وربطها بمحيطها الإقليمي، بالإضافة إلى تطوير نظام جمركي ذي كفاءة عالية، وتفعيل الأنظمة واللوائح القائمة لتمكين مشغلي منظومة النقل الجوي والبحري من استثمار إمكاناتهم بالصورة المثلى.
  - التكامل الإقليمي والدولي: ستسعى المملكة على استكمال مسيرة التكامل الخليجي، وخاصة فيما يتعلق بالسوق المشتركة، توحيد السياسات الاقتصادية والقانونية والجمركية واستكمال إنشاء شبكة طرق وشبكة سكك الحديد الخليجية، بالإضافة إلى الربط مع

الدول الأخرى المجاورة من خلال مشروعات البنية التحتية للربط البري مع أفريقيا عبر مصر.

- دعم الشركات الوطنية: متركز المملكة على ما لديها من مزايا نسبية بدلاً من المنافسة في جميع المجالات، وبالتالي ستعمل على تعزيز دور الشركات الوطنية الكبرى في مجالات النفط والبتروكيماويات والبنوك والاتصالات والصناعات الغذائية والرعاية الصحية، مع تمكين الشركات التي لديها فرص نمو واعدة، ودعم الصناعات الوطنية لتسويق خدماتها في الخارج.

- المؤشرات المستهدفة: تستهدف المملكة بحلول عام 2030م (1452هـ) تحقيق الأهداف التالية:

- تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة الـ 49 إلى المرتبة الـ 25 عالمياً والأولى إقليمياً.

- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16% إلى 50% على الأقل.

## إخلاء مسئولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية والمالية في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المعلومات.

■ **مقومات الاستثمار في المنطقة الشرقية:**

الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتقييم والتنبؤ الاقتصادي للمنطقة الشرقية بخصائص اقتصادية مميزة، فهي أكبر منطقة نفطية في العالم، وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالنفط من تنقيب وتكرير وتسويق إلى صناعات تجميع الغاز الطبيعي، كما أنها إحدى المضمنة في الاقتصاد العالمي كأكبر اقتصاد دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط. وبالتالي فإن كل قطاع اقتصادي يمكن أن يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه القلاع الصناعية الكبرى على مستوى الشرق الأوسط وركز للصناعات البتروكيماوية على مستوى العالم. والدراسة بحق للدراسة تحديداً هذه الدراسة أو غيرها من الأبحاث المنشورة.

وتتمتع المنطقة الشرقية بمجموعة من المقومات التي تعزز من قوتها التنافسية كوجهة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وفيما سيلى بعض المؤشرات المتعلقة بالقوة التنافسية للمنطقة الشرقية:

- الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة الشرقية: تقع المنطقة الشرقية في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية على ساحل الخليج العربي، وتمثل المنطقة بوابة المملكة إلى جميع دول الخليج الأخرى بداية من العراق والكويت في الشمال مروراً بالبحرين وقطر في الشرق، والإمارات وعمان في الجنوب الشرقي.

- السكان في المنطقة الشرقية: لقد بلغ عدد السكان في المنطقة الشرقية حوالي 5 مليون نسمة، حتى منتصف عام 2018م، مما يمثل نحو 15% من إجمالي سكان المملكة، فضلاً عن ارتفاع الوزن النسبي للشباب من إجمالي عدد السكان بالمنطقة الشرقية حيث يمثل عدد السكان بها ممن ينتمون للفئة العمرية (20 – 49) عام نحو 57.6% من إجمالي عدد سكانها في العام نفسه.

- **الموارد والثروات الطبيعية:** يتوافر بالمنطقة الشرقية العديد من الموارد الطبيعية ذات الأهمية البالغة من الناحية الاقتصادية، مثل المواد الخام الزراعية كالقمح والتمور والفواكه وبعض الخضروات، والتي يمكن استخدامها كمدخلات في العديد من الصناعات الغذائية، بالإضافة لتوافر الثروة السمكية بأنواعها المختلفة والتي يمكن استخدامها في العديد من الصناعات. كما تحتوي المنطقة الشرقية على العديد من الثروات الطبيعية مثل الحجر الطيني والحجر الجيري وترسبات ملح الطعام، والتي يمكن استخدامها كمدخلات في صناعات مختلفة كصناعة الإسمنت والسيراميك والصناعات الخرسانية وأحجار البناء وملح الطعام والزجاج والخزف وغيرها.
- **المقومات السياحية:** تعد المنطقة الشرقية مقصداً سياحياً متميزاً، فهي تجمع بين الشواطئ السياحية الحديثة والواحات الخضراء الواسعة والصحاري الهادئة والآثار التاريخية؛ مما جعلها إحدى المناطق الأكثر تطوراً في المملكة، والأعلى تنمية، والأفضل أداءً. من الجدير بالذكر أن المنطقة الشرقية جذبت في المركز الخامس في عام 2018م من حيث نصيبها من إجمالي عدد رحلات السياحة المحلية بالمملكة وذلك بنسبة بلغت 9.5%.

#### إخلاء مسئولية جودة الطرق البرية والسكك الحديدية: تتمتع المنطقة الشرقية بشبكة حديثة ومتطورة من الطرق

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية اللازمة ما تطلبه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات السريعة والجسور والكباري، طبقاً لأحدث المواصفات العالمية، والتي تربط بين مدينتي الرياض والدمام من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والبيروقراطية والبيروقراطية والبيروقراطية الأخرى. كما يوجد بها جسر الملك فهد، الذي يمتد من المنطقة الشرقية إلى مملكة البحرين، حيث بلغ عدد السيارات القادمة إلى الرياض أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية الباحث، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة. كذلك ترتبط المنطقة الشرقية بمنطقة الرياض باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديلات هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

بخط السكك الحديدية والذي يربط مدينة الرياض بالدمام مروراً بكل من الظهران وبقيق والهفوف كما يوجد خط آخر مخصص للبضائع يبدأ من ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام ويصل إلى الرياض مروراً ببقيق والهفوف وحرص والخرج، وتبلغ المسافة بين محطة سكك حديد مدينة الدمام إلى الرياض على الخط القديم نحو 556 كيلو متراً عام 1439هـ.

- **جودة النقل الجوي والبحري:** تضم المنطقة الشرقية عدة مطارات حديثة، أهمها مطار الملك فهد الدولي بالدمام، والذي يعد المطار الرئيسي للمنطقة وإحدى الدعامات الرئيسية التي تعتمد عليها المنطقة لنمو حركة النقل والشحن الجوي، حيث بلغ عدد الركاب عبر مطار الملك فهد الدولي بالدمام نحو 10 ملايين راكب عام 2018م. كما تضم المنطقة الشرقية ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، الذي يعد ثاني أكبر موانئ المملكة، بالإضافة إلى ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل وميناء الجبيل التجاري وميناء الخبر، فضلاً عن الميناء الرئيسي لتصدير النفط في رأس تنورة.

- **تطور خدمات الاتصالات الهاتفية والبريدية:** تغطي المنطقة الشرقية شبكات الاتصال من خلال الخطوط الهاتفية الثابتة والجوال والخط الرقمي DSL، كما تعد المنطقة الشرقية من أعلى المناطق

بالمملكة من حيث نسبة انتشار استخدام الحاسب الآلي، حيث بلغت نسبة انتشار استخدام الانترنت لعدد السكان نحو 95.7% عام 2018م.

○ **توافر المياه والطاقة الكهربائية:** تعتمد المنطقة الشرقية في توفير مياه الشرب على مصدرين هما المياه الجوفية والمياه المحلاة، حيث يوجد بالمنطقة الشرقية عدة محطات لتحلية المياه المالحة على ساحل الخليج العربي من أهمها وأكبرها ثلاث محطات في مدن الجبيل والخبر والخفجي، حيث بلغت كمية المياه المنتجة بمحطة تحلية الجبيل نحو 440.9 مليون متر مكعب عام 2018م، كما بلغت نحو 181.5 مليون متر مكعب بمحطة تحلية الخبر، كذلك فقد بلغت نحو 21.7 مليون متر مكعب بمحطة تحلية الخفجي، في العام نفسه. من الجدير بالذكر أن إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة بالمملكة في عام 2018م قد بلغت 192.6 مليون ميغا وات/ساعة.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

## المحور الرابع

### آليات تعزيز الاستثمار الأجنبي في المملكة على المستوى القطاعي

#### ■ القطاعات الواعدة للاستثمار في المملكة:

فيما يلي القطاعات التي تتمتع بفرص استثمارية واعدة في المملكة:

#### ● التعليم والتدريب:

➤ قطاع التعليم: توجد فرص للاستثمار في قطاع التعليم الأساسي والعالي، مع التركيز على

الاستثمار في التقنيات اللازمة للتعلم عن بعد، وذلك في ضوء الأسباب الآتية:

○ أهمية استثمار تجربة المملكة في التعلم عن بعد خلال فترة التوقف عن الحضور للمدارس

والجامعات في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد.

○ تبني ممارسات حديثة للدفع بعجلة تطوير التعليم، نظراً لأن التعليم الإلكتروني أصبح من

أخذ المشورة المالية والقانونية والمكونات الأساسية لمستقبل التعليم. هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في

الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. الأمانة لا تقبل أي إقرارات أو تعديلات أو ضوابط من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني.

○ تجربة التعليم الإلكتروني خلال فترة جائحة كورونا كسرت الحاجز النفسي لدى أعضاء

هيئة التدريس والطلاب فيما يتعلق بكيفية التواصل عن بعد. في حال من الأحوال عن أي إجراء أو

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أصبح لزاماً على الجامعات تعديل التوجه في عملية التعليم لتمحور حول التعليم

الإلكتروني، مما يساهم في تخفيض التكاليف التشغيلية للجامعات والمدارس التي تنفقها

على إنشاء وتشغيل وصيانة المرافق، وإن كان ذلك يستلزم إثراء بنوك الأسئلة والمحتوى

الإلكتروني، وتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس وتعاونهم لضمان النجاح في ذلك.

○ التجربة الحالية للتعلم عن بُعد ستؤدي للتغيير في العديد من الممارسات التي تتعدى إطار

التعليم، لتشمل الكثير من الممارسات، ومنها بعض الأعمال الإدارية التي ستتم تأديتها عن

بعد في المستقبل.

○ مواكبة التوجه العالمي المتسارع نحو التعليم الإلكتروني وتقنياته باعتباره خياراً مستقبلياً،

وليس مجرد بديل للحالات الاستثنائية.

○ تعزيز جودة العملية التعليمية وسد النقص في أعضاء هيئة التدريس المؤهلين.

○ اجتذاب عدد أكبر من الدارسين لرغبتهم في الاستفادة من التعلم عن بعد، نظراً لما يتيح

لهم من مميزات لا تتوفر في النمط التقليدي للتعلم، تتمثل أبرز مميزات التعلم عن بعد

فيما يلي:

■ توفير فرص تعليمية لمن لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم المنتظم.

- حصول المتعلم على الدراسة حسب الأوقات المناسبة له بما لا يتعارض مع ظروف عمله.
- إمكانية إعادة دراسة المقررات والرجوع إليها إلكترونياً.
- توفير مصاريف الذهاب إلى مقر الدراسة والسكن والإعاشة.

➤ قطاع التدريب: توجد فرص للاستثمار في قطاع التدريب، حيث توجد بعض المجالات التي يمكن

تقديم برامج تدريبية فيها تتناسب مع متطلبات سوق العمل في المستقبل، نظراً للأسباب الآتية:

- تشير التوقعات إلى وجود إمكانيات لأتمتة الوظائف في السعودية وإن كانت بمعدل أقل من المتوسط العالمي الذي يقدر بحوالي 50%، حيث يتسم سوق العمل في المملكة بوجود نسبة أقل من الأنشطة الحالية القابلة للأتمتة تقدر بحوالي 41%؛ فمن المتوقع أن يكون هناك 4.5 مليون وظيفة قابلة للأتمتة في السعودية بأجور تعادل 146.1 مليار دولار.

- من المتوقع أن يصاحب التحول الرقمي في المملكة في ضوء رؤية 2030 وجود انعكاسات

متباينة على الوظائف في سوق العمل، بحيث تكون هناك وظائف مستقرة وأخرى

## إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة مستحدثة ووظائف أخرى غير مستقرة في المستقبل، وفيما يلي الوظائف التي يمكن توفيرها لبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الأولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي برامج تدريبية لها وفقاً لاحتياجاتها:

أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها **المستقرة: هي وظائف من المتوقع أن يستمر الطلب على الكفاءات**، أو ضمنى.

فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو المشوقية أو اللامتناهية أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات البشرية المؤهلة للعمل بها، وهي:

المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خدمة أو إدارة أو التدراء التنفيذيين. أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه

الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- مدراء العمليات التشغيلية.
- مطوري التطبيقات الإلكترونية.
- الباحثين ومحلي البيانات.
- أخصائيين المبيعات والتسويق.
- أخصائيين المعالجة الكيميائية في المصانع.
- مهندسين البترول والطاقة.
- أخصائيين إدارة المخاطر.
- محللين أمن المعلومات الإلكترونية.
- محللين الإدارة والاقتصاد.
- مشغلو مصانع تكرير البترول والغاز الطبيعي.
- أخصائي الموارد البشرية.
- المستشارين في المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

- أخصائيين الشبكات وقواعد البيانات الإلكترونية.
- المتخصصين في اللوجستيات وإدارة الوظائف المستقرة: هي وظائف من المتوقع أن يستمر الطلب على الكفاءات البشرية المؤهلة للعمل بها، وهي:
- مدراء الإدارة والمدراء التنفيذيين.
- مدراء العمليات التشغيلية.
- مطوري التطبيقات الإلكترونية.
- الباحثين ومحللي البيانات.
- أخصائيين المبيعات والتسويق.
- أخصائيين المعالجة الكيميائية في المصانع.
- مهندسين البترول والطاقة.
- أخصائيين إدارة المخاطر.
- محللين أمن المعلومات الإلكترونية.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإشارة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية وشبكات البترول والغاز الطبيعي. سية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المخصص والخفاء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو عدم التحيز أو غيرها من الصفات. فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل من مسؤولية الباحثين ومحللي البيانات الإلكترونية. أخصائيي الموارد البشرية. المستشارين في المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية. المتخصصين في اللوجستيات وإدارة الوظائف المستقرة: هي وظائف من المتوقع أن

الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

يستمر الطلب على الكفاءات البشرية المؤهلة للعمل بها، وهي:

- مدراء الإدارة والمدراء التنفيذيين.
- مدراء العمليات التشغيلية.
- مطوري التطبيقات الإلكترونية.
- الباحثين ومحللي البيانات.
- أخصائيين المبيعات والتسويق.
- أخصائيين المعالجة الكيميائية في المصانع.
- مهندسين البترول والطاقة.
- أخصائيين إدارة المخاطر.
- محللين أمن المعلومات الإلكترونية.
- محللين الإدارة والاقتصاد.
- مشغلو مصانع تكرير البترول والغاز الطبيعي.

- أخصائي الموارد البشرية.
  - المستشارين في المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.
  - أخصائيين الشبكات وقواعد البيانات الإلكترونية.
  - المتخصصين في اللوجستيات وإدارة سلاسل الامداد.
  - أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
  - المهندسين المتخصصين في الروبوتات.
  - مهندسين التقنيات الرقمية.
  - أخصائيين التطوير المؤسسي.
  - أخصائيين ضبط الجودة والتدقيق.
- **الوظائف المستحدثة:** هي وظائف جديدة من المتوقع أن يوجد طلب مستقبلي لدى منشآت الأعمال على الكفاءات البشرية المؤهلة للعمل بها، وهي:

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية أخصائيين التعلم الآلي (Machine Learning Specialist) مع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تضمن دقة البيانات والمعلومات الواردة في الدراسة. ولذا فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها أو تعديلها أو إشعار مسبق.

- محللين أمن المعلومات الإلكترونية.
- المتخصصين في التجارة الإلكترونية
- وإدارة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي.
- المتخصصين في التطوير والتدريب المهني.
- أخصائيين المبيعات والتسويق.
- أخصائيين التقنيات الحديثة.
- أخصائيين التطوير المؤسسي.
- مطورين ومحللين التطبيقات الإلكترونية.
- المتخصصين في خدمات تكنولوجيا المعلومات.
- أخصائيين التنمية البشرية.
- خدمة العملاء والمسؤولين عن إدارة قواعد بيانات ومعلومات العملاء.

- مصممين الخدمات والحلول الإلكترونية.
- المتخصصين في التخطيط الاستراتيجي والتسويق الإلكتروني.
- المهندسين المتخصصين في الروبوتات.
- تتمثل المهارات اللازمة لتمكين قوة العمل من التكيف مع التحول الرقمي وشغل الوظائف المستقرة والمستحدثة بالمستقبل في إطار المشروعات الكبرى بالمملكة، ما يلي:
- التفكير التحليلي والإبداعي.
- الابتكار وتعزيز روح الريادة والمبادرة.
- التفكير المنطقي وصياغة الأفكار والتحليل البحثي وحل المشكلات.
- البرمجة وتصميم التقنيات الرقمية.
- مهارات حل المشكلات.
- القيادة والتأثير والتغيير الاجتماعي.
- التعلم النشط واستراتيجيات التعلم.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للأمانة العامة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية وتحليل وتقييم الأنظمة. تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمتع بجائحة كورونا وجود فرص وأعدة للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصحة بالمملكة، حيث أن التعايش مع فيروس كورونا يتطلب التزام المجتمع بالتدابير الاحترازية ومراعاة التباعد الاجتماعي، مما قد يتسبب في انتشار العدوى للفئات الأكثر عرضة للإصابة مثل الأطفال والسيدات الحوامل وكبار السن والمصابين بالأمراض المزمنة وأمراض المناعة، وفيما يلي أبرز الفرص المتاحة للاستثمار في قطاع الصحة بالمملكة<sup>15</sup>:

انتشار العدوى للفئات الأكثر عرضة للإصابة مثل الأطفال والسيدات الحوامل وكبار السن والمصابين بالأمراض المزمنة وأمراض المناعة، وفيما يلي أبرز الفرص المتاحة للاستثمار في قطاع الصحة بالمملكة<sup>15</sup>:

#### • عيادات الرعاية الصحية الأولية:

- قدر حجم السوق لهذا النشاط في عام 2017م بنحو 22.5 مليار ريال سعودي.
- توفير نقطة واحدة للفحص وتقديم الاستشارات والكشف وعلاج الأمراض المزمنة أو الحادة.
- تمكين المرضى من العثور على الأطباء القريبين من موقعهم، وحجز المواعيد عبر الأنترنت، واستلام رسائل تذكيرية بالمواعيد والفحوصات الوقائية التي يتوجب القيام بها.
- تمكين المرضى من الوصول إلى ملفهم الطبي الشخصي وإدارته بالكامل، والحصول على المعلومات الصحية.

<sup>15</sup> وزارة الصحة، «دليل الفرص الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصحي».

- تقديم معلومات عن الأدوية الموصوفة للمرضى، توفير معلومات عن خيارات الأدوية البديلة، وتوجيه المرضى إلى أقرب صيدليات، وتقديم خدمة توصيل الأدوية إلى المنازل.
- رعاية المرضى وإدارة الأمراض المزمنة عن بعد عن طريق ممارسين صحيين مؤهلين.

• المجمعات الطبية العامة والمتخصصة :

- قدر حجم السوق لهذا النشاط في عام 2017م بنحو 11 مليار ريال سعودي.
- تقدم المجمعات الطبية العامة الرعاية الصحية التي تسد الفجوة بين مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات.
- تحتوي تلك المجمعات على ثلاث تخصصات طبية مختلفة على الأقل، بحيث يكون احدها من التخصصات الآتية: (الجراحة- الأمراض الباطنية - النساء والولادة - الأطفال - طب الأسرة).

إخلاء مسؤولية

- توفر المجمعات الطبية المتخصصة عيادات في تخصص طبي واحد أو أكثر أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية من أخصائيي هذه المجالات. هذا الشأن، وتوسي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ونذكر فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على غرفة علاج خاصة مجهزة بكل وسائل الراحة مثل سرير كهربائي. من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر من أي نوع أو غير ذلك أو أية مسؤولية ضامنة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
- توفير أحدث آلات غسيل الكلى مثل (الاتش دي اف).
- مراكز الأشعة والتحليل المتكاملة:

- تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الطبية المتميزة مع الاهتمام بتطوير الخبرات العملية و الأجهزة الطبية. وتوفير الخدمات التشخيصية والتداخلية للمرضى المقيمين داخل المستشفيات والمراجعين (العيادات الخارجية) من خلال تقنيات التصوير المقطعي، لتصوير بالرنين المغناطيسي، الموجات فوق الصوتية، التصوير الشعاعي للثدي. التصوير التشخيصي).
- الحرص على استخدام أحدث التقنيات في الأشعة والتحليل، حيث أظهرت جائحة كورونا إمكانية مشاركة مختبرات القطاع الخاص المؤهلة في إجراء مسحات الـ (PCR) المستخدمة للكشف عن المصابين بفيروس كورونا المستجد.

• مراكز جراحات اليوم الواحد:

- يتم إجراء العمليات الجراحية للمريض في نفس اليوم الذي يدخل فيه إلى المركز دون الحاجة إلى المبيت.

➤ تقديم الخدمات التشخيصية على مدار اليوم، بحيث ألا تتطلب الحالة بقاء المريض في المركز.

• خدمات الرعاية الصحية المنزلية :

➤ قدر حجم السوق لهذا النشاط في عام 2017م بنحو 42 مليون ريال سعودي.  
➤ يمكن تقديم مجموعة من الخدمات الصحية للمريض في منزله عند الحاجة، وعادة تكون تلك الخدمات أقل كلفة على المريض ومريحة بشكل أكبر، كما أنها بنفس مستوى فعالية الخدمات المقدمة في المستشفى،

• خدمات الطب الاتصالي:

➤ قدر حجم السوق لهذا النشاط في عام 2017م بنحو 1.9 مليار ريال سعودي.  
➤ يتم تقديم الخدمات الصحية والاستشارات عن طريق الهاتف أو المحادثة الكتابية، وذلك في بعض التخصصات مثل صحة المرأة.  
➤ متابعة المؤشرات الحيوية للمرضى كبار السن عن بعد وتحليل البيانات بشكل

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعكس هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيره من الأمور في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار. وتبني هذه الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملائمة أو خدمة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على عتق المستخدم. وتوفر الاحتياجات الطبية وغير الطبية للأشخاص الذين يعانون من مرض، أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مبالغ أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح. قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

➤ تقديم رعاية ترميمية ممتدة، خدمات إعادة التأهيل، وجبات، أنشطة، مساعدة في الحياة اليومية وإشراف على الحالة الصحية للنزيل.  
➤ المساعدة المعيشية والرعاية المنزلية من خلال الإشراف والرعاية الصحية المقدمة في المنزل للأفراد على مدار 24 ساعة.  
➤ توفير سكن منخفض التكلفة مع مساعدة في المهام اليومية.

• الخدمات اللوجستية:

تستهدف رؤية 2030 تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى المرتبة الـ 25 عالمياً والأول إقليمياً بحلول عام 2030م في ضوء رؤية المملكة 2030. يبلغ حجم سوق الخدمات اللوجستية بالملكة نحو 70 مليار ريال، تتمثل فرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع فيما يلي:

• خدمات التخزين: حيث يتم في خدمات التخزين الحصول على كافة التراخيص المرتبطة بعملية التخزين نفسها، والمتناسبة مع نوعية المواد المراد تخزينها وفقاً لأحكام القانون.

- **خدمات النقل:** تتطلب خدمات النقل وجود وسائل النقل المناسبة والمُرخصة لأغراض النقل، حيث يوجد لكل نوع من أنواع النقل اللوجستي وسيلة مناسبة، لها ترخيص وشروط محددة تبعاً لطبيعة المواد المراد نقلها.
- **خدمات الشحن والتخليص الجمركي:** حيث تُعنى بعض الجهات بتقديم هذا النوع من الخدمات الذي يستفيد منه القائمون على عمليات الاستثمار عند التعامل مع الصادرات والواردات، بحيث تتم هذه العمليات في إطارها القانوني المُرخص.
- **الخدمات اللوجستية المتكاملة:** وهي تلك الخدمات اللوجستية الشمولية التي لا تقتصر على نوع واحد من أنواع الخدمات اللوجستية، حيث إنها تشمل التوزيع، وإدارة سلسلة التوريد، وخدمات الشحن، وإدارة المشتريات، ويتطلب هذا النوع الحصول على تراخيص خاصة تمكن مزودي هذه الخدمات من القيام بها بالشكل المطلوب.
- **الخدمات اللوجستية الدولية المتكاملة:** يشبه هذا النوع من الخدمات اللوجستية الخدمات اللوجستية المتكاملة لكن يتم تطبيقها على النطاق الاقليمي أو العالمي، وهذا

#### إخلاء مسؤولية

يتطلب وجود مؤهلات خاصة من قبل الشركات المقدمة لهذه الخدمات. أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية للتبريد: ويُقصد بها النوع من الخدمات كل ما يختص بنقل وتوريد وتخزين البضائع قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية والمهنية في الاعتبار عند استخدام هذه الدراسة. ولا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو خسارة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- **القطاع الصناعي:** على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو خسارة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
- **الصناعات البتروكيماوية.**
- **صناعة السيارات.**
- **البيولوجيا والبدايل الحيوية.**
- **الصناعات الكيماوية وتصنيع المواد الفعالة.**
- **تصنيع المواد الكيماوية الأساسية والوسيط.**
- **صناعة اللقاحات.**
- **تدوير المنتجات البلاستيكية.**
- **تصنيع الألياف الكربونية.**
- **تصنيع المواد الغذائية (مثل: الزبدة والتونة المعلبة والحليب المكثف).**
- **صناعة الحديد.**

<sup>16</sup> الموقع الإلكتروني للتجمعات الصناعية.

## ● الصناعات العسكرية:

يعد قطاع الصناعات العسكرية بالمملكة من القطاعات الواعدة خاصة في ضوء اهتمام المملكة بتوطين ما يزيد عن 50% من انفاقها العسكري بحلول عام 2030م<sup>17</sup>، فضلاً عن طبيعة القطاع من حيث المردود الاقتصادي المتوقع للاستثمار به وفرص تعزيز العلاقات مع أهم الكيانات بالدولة، وقد أعلنت مؤخراً الهيئة العامة للصناعات العسكرية بالسعودية تسليم المجموعة الثانية من تراخيص الصناعات العسكرية لعدد ثلاثة شركات جديدة، ليصبح بذلك عدد الشركات المرخصة من قبل الهيئة ثمانى شركات يبلغ حجم استثماراتها أكثر من ثلاثة مليارات ريال، وذلك في إطار خطتها الهادفة إلى توطين الإنفاق العسكري في المملكة ودعم المصنعين المحليين. ومن الجدير بالذكر انه هناك اهتمام بدعم المصنعين المحليين مع تشجيع المصنعين في أنشطة صناعة الإلكترونيات العسكرية التي تشمل بعض مكونات وأجزاء من أجهزة مضادات الطائرات بدون طيار، وصناعة المعدات العسكرية والتي تشمل الطائرات بدون طيار، وصناعة التجهيزات الفردية العسكرية<sup>18</sup>.

## إخلاء مسئولية الاتصالات وتقنية المعلومات:

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق العمل في مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المتخصصين والخبراء في هذا الشأن. ونسب غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومقادرة على المنافسة عالمياً من خلال التقنيات الحديثة وتمكين مجتمع معلوماتي متطوراً. توجد فرص أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية أخطاء. تتمتع السعودية بموقع استراتيجي يمكنها من أن تصبح مركزاً رئيسياً لخدمات استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

تكنولوجيا المعلومات والتقنيات السحابية وذلك بفضل قدرتها على الوصول إلى خطوط الاتصالات الدولية عبر البحر الأحمر والخليج العربي وموقعها الذي يتوسط أوروبا وآسيا وإفريقيا.

- تم إنشاء وحدة التحول الرقمي لدعم الحكومة خلال عملية التحول الرقمي التي تشمل جميع القطاعات بما فيها الرعاية الصحية والتعليم والتجارة وغيرها..
- تمتاز المشاريع الكبرى كمدينة نيوم ومشروع البحر الأحمر ومشروع القدية ومدينة وعد الشمال ومدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) بأنها مشاريع تقنية بالدرجة الأولى تسعى إلى توظيف آخر الوسائل في مجال التكنولوجيا
- المدن الذكية إلى جانب المدن الجديدة، تهدف السعودية إلى تزويد 5 مدن حالية بالبنى التحتية الذكية لتصبح من أفضل 100 مدينة في العالم

<sup>17</sup> المركز الاعلامي لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، " رؤية السعودية 2030".

<sup>18</sup> العربية، 18 ديسمبر 2019م، " السعودية تمنح 3 تراخيص جديدة لدعم التصنيع العسكري".

- سعي القطاع الخاص إلى رفع اعتماده على التقنية لتحقيق كفاءة الأداء في العمليات التشغيلية بسبب تخفيض الدعم الحكومي للنفط وزيادة رسوم العمالة الوافدة.
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة حالياً بنسبة 20% من الناتج القومي الإجمالي في السعودية، لذلك تسعى الحكومة إلى منحها الأولوية باعتبارها جزءاً من رؤية السعودية 2030 بهدف زيادة عددها إلى 35% فما فوق. كما تحرص الحكومة على تسهيل الإجراءات المطلوبة وتوفير برامج التمويل التي تمنح فرصاً هامة لمزودي نماذج البنية التحتية كخدمة والبرمجيات كخدمة.
- تعتبر السعودية من بين الدول التي ترتفع فيها أعداد مستخدمي الإنترنت، حيث يحصل 100% من السكان على اتصال بشبكة الجيل الثاني والثالث (و88% منهم حاصلون على اتصال بشبكة الجيل الرابع).
- يستخدم مواقع فيسبوك (16 مليون مستخدم) وتويتر (11 مليون مستخدم) وإنستغرام (11 مليون مستخدم) وسناب شات (14 مليون مستخدم) من أصل 35

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيره من المختصين والخبرة في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة كالتالي: دقة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الإدارة وتسهيل البيانات الإلكترونية المتكاملة. بر مباشر أو فرصة تطبيقات الجوال: أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تحميل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- الأنظمة الذكية (الأنظمة السايبرفيزيائية).
- المحتوى الرقمي والتسويق الرقمي.
- توفير خدمة الإنترنت.
- خدمة استضافة المواقع الإلكترونية.
- تدريب وتعليم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- التعليم الإلكتروني.
- الاستشارات في تكنولوجيا المعلومات.
- الأنظمة اللوجستية (انترمودال).
- التجارة الإلكترونية.
- التذاكر الإلكترونية.
- نظم الدفع الإلكتروني.
- البطاقات الذكية ذات الاستخدامات المتعددة.
- مركزية إدارة نظم المعلومات وأدوات تسهيل وتيسير عمل المؤسسات الحكومية.

#### • السياحة والترفيه:

تطمح رؤية 2030 إلى زيادة إنفاق الأسر على الترفيه من 2.9٪ إلى 6٪، وهي نسبة من شأنها أن تطور سوقاً بقيمة 30 مليار ريال سعودي. ويتطلب تحقيق هذا الطموح تطوير الخبرات الترفيهية الراقية، وإطلاق معالم ترفيه جديدة واستضافة أحداث ومهرجانات على مستوى عالمي. وتهدف رؤية 2030 إلى إيجاد نقاط قوة وفق أعلى المعايير الدولية، وتعمل على تحسين إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، وتطوير المواقع التاريخية والتراثية السعودية. كما تهدف المملكة العربية السعودية إلى إضافة أكثر من ضعف عدد المواقع السعودية التراثية المسجلة حالياً لدى اليونسكو. تتضمن الفرص الاستثمارية المتاحة ما يلي:

- إنشاء حدائق نباتية.
- تطوير مراكز ترفيه عائلية.
- تطوير حدائق الحيوانات.
- إنشاء منتجعات سياحية.
- المجمعات والأسواق التجارية.
- مراكز المناسبات والاحتفالات والمسارح.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية من قبل مستشار مالي محترف. لقد أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عشرة برامج تنفيذية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ومنها "برنامج تطوير القطاع المالي"، الذي سيدعم تنمية الاقتصاد الوطني ويساهم في الدراسة كاملة ومعدّلة وقد تمّ التأكد من أن البيانات الواردة في هذه الدراسة هي بيانات أولية، ولا ينبغي الاعتماد على هذه المعلومات فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يمثل بشكل خاص مسؤولية المستخدم. يتمحور دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع وفعال، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق. مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية، لتكون سوقاً مالية متقدمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

انطلاقاً من مبدأ اقتصاد مزدهر ووطن طموح، اللذين يندرجان ضمن محاور رؤية 2030، يستهدف برنامج تطوير القطاع المالي تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي:

- الهدف الأول: تطوير سوق مالية متقدمة.
- الهدف الثاني: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص.
- الهدف الثالث: تعزيز وتمكين التخطيط المالي.

الجدول التالي يوضح أبرز الالتزامات التي يستهدف البرنامج تحقيقها بحلول عام 2020م:

#### الالتزامات برنامج تطوير القطاع المالي 2020

| المؤشر | مستوى 2016م | الالتزامات 2020م |
|--------|-------------|------------------|
|--------|-------------|------------------|

|                                                        |                               |                               |
|--------------------------------------------------------|-------------------------------|-------------------------------|
| نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 192% (4.7 تريليون ريال سعودي) | 201% (6.3 تريليون ريال سعودي) |
| حصة سوق الأسهم وسوق أدوات الدين في القطاع المالي (%)   | 41% (1.9 تريليون ريال سعودي)  | 45% (2.68 تريليون ريال سعودي) |
| عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)                | 74%                           | 80%                           |
| حصة المعاملات غير النقدية من إجمالي المعاملات (%)      | 18%                           | 28%                           |

المصدر: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي 2020م.

### ➤ دور برنامج تطوير القطاع المالي في دعم تحقيق أهداف رؤية 2030:

يساهم برنامج تطوير القطاع المالي، وبشكل غير مباشر، في دعم تحقيق (19) هدفاً إضافياً من الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وهي:

### ➤ إخلاء مسؤولية: زيادة القيمة المتحققة من قطاع التعدين

أعدت هذه الدراسة والاستفادة منها. رؤية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والتنمية الاقتصادية الرقمية والاختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة ➤ دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز هذه المعلومات المضمنة في الدراسة. ➤ توطئ الصناعات الواعدة. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة صانعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للجهة توطئ الصناعة العسكرية. ➤ تطوير قطاع السياحة.

### ➤ تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع

الخاص. ➤ تطوير قطاع التجزئة.

### ➤ رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.

### ➤ زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.

السعودية. ➤ إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية.

### ➤ خصخصة خدمات حكومية محددة.

القطاع غير الربحي. ➤ دفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.

### ➤ دعم نمو

القطاع غير الربحي.

يعد هدف تطوير سوق مالية متقدمة أحد أهداف برنامج تطوير القطاع المالي 2020، وفيما يلي نستعرض من خلال الجدول التالي المؤشرات المستهدفة للبرنامج فيما يتعلق بهدف تطوير سوق مالية متقدمة خلال الفترة (2018-2020)م والأساس المنطقي الذي تم الاستناد إليه في تحديد كل منها.

#### المؤشرات المستهدفة لبرنامج تطوير القطاع المالي 2020 فيما يتعلق بهدف تطوير سوق مالية متقدمة

| المؤشر                                                                             | 2016م | 2018م | 2019م | 2020م | الأساس المنطقي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|------------------------------------------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| القيمة السوقية للأسهم وأدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)       | 78    | 81 =< | 83 =< | 85 =< | مخرج من " نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي " بناء على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)                                 | 12    | 15 =< | 18 =< | 22 =< | خط الأساس وتقديرات لعام 2020م من تقرير استراتيجية هيئة السوق المالية، مع استخدام عينة مختارة من الأسواق الناشئة لتحديد التزامات 2020 م وطموحات 2030م.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| نسبة التركيز في السوق لأكثر 10 شركات بحسب القيمة السوقية (%)                       | 57    | 56    | 56    | 55    | اعتماداً على مناقشة المواءمة مع هيئة السوق المالية؛ والافتراض بأن النمو خطي بين 2016 م و 2020 م. لا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.                                                                            |
| حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)                         | 18    | 19 =< | 19 =< | 20 =< | خط الأساس وتقدير لعام 2020م من تقرير استراتيجية هيئة السوق المالية، مع استخدام عينة مختارة من الأسواق الناشئة لتحديد التزامات 2020 م وطموحات 2030م. وفيما يتعلق بالتمام أو الكمال المضمّن في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة عن أي خطأ أو خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أو خسارة أخرى تنشأ عن استخدام هذه الدراسة ككلية ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. |
| نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)                  | 4     | 5 =<  | 10 =< | 15 =< | خط الأساس وتقدير لعام 2020م من تقرير استراتيجية هيئة السوق المالية، مع استخدام عينة مختارة من الأسواق الناشئة لتحديد التزامات 2020 م وطموحات 2030م.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%) | 34    | 36 =< | 39 =< | 40 =< | اعتماداً على مناقشة المواءمة مع هيئة السوق المالية؛ والافتراض بأن النمو خطي بين 2016م و 2020م.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)        | -     | -     | 5     | 10    | معايير عالمية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)           | 46    | 45 =< | 45 =< | 45 =< | اعتماداً على مناقشة المواءمة مع هيئة السوق المالية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |

المصدر: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي 2020م.

توجد فرص للاستثمار في القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي على النحو الآتي:

- البنوك.
- شركات التأمين.
- إدارة الثروات والأصول: تتضمن عملية إدارة الثروات تخصيص الأصول و الموازنة بين المخاطر الاستثمارية و الأداء و اختيار البرامج الاستثمارية التي تتوافق مع الاهداف المالية قصيرة و طويلة الأجل لدى العميل، كما أنها تركز على التخطيط المالي و تخصيص الأصول و التخطيط لحياة ما بعد التقاعد. خدمات إدارة الثروات عبارة عن مجموعة من خدمات التخطيط المالي والاستشارات الاستثمارية التي تتضمن إدارة شاملة للمحفظة الاستثمارية مع تقديم قطاع عريض من الخدمات المالية التقليدية والمتطورة بهدف تلبية احتياجاتك الشخصية وتحقيق الأهداف المالية للعميل.

■ **اخلاء مسؤولية** الحوافز المقترحة لتعزيز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الواعدة بالمملكة:

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاستجابة للاطلاع ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والتسهيلات إجراءات الحصول على التراخيص. في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تتقدم بأي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بحسب المسؤولية الملقاة على عاتق المستثمر، ولا تتحمل غرفة الشرقية مسؤولية أي خسائر أو أضرار أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه القرارات بناء على تلك المعلومات، ولا تتقدم على أي شكل من أشكال الضمانات أو تعهدات أو ضمانات.

- تسهيل عملية استقدام الكفاءات البشرية اللازمة للتعليم الأساسي والعالي ولأغراض التدريب؛ مما يساهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة على أعلى مستوى في الأجل الطويل.
- تأسيس منصة لتوفير التمويل اللازم للأبحاث ضمن القطاعات الحيوية، وتحفيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.
- الاستثمار في المعرفة واستهداف مضاعفة أعداد طلبة الدكتوراه ثلاث مرات من خلال زيادة دعم تمويل الدراسات العليا، وتعزيز جاذبية التعليم العالي وربطه بإمكانية الحصول على فرص عمل أفضل.
- تحسين معدلات استكمال الدراسة بين الطلبة من خلال تتبع المسارات الأكاديمية لهم، والتعامل مع المعرضين منهم لإمكانية الانسحاب من الدراسة.
- التركيز على البرامج عالية القيمة، وزيادة استخدام التعليم الإلكتروني، وإطلاق بوابة وطنية تساهم في توجيه الطلاب وتمكينهم من التسجيل عبرها في المؤسسات التعليمية وتوفير الإرشاد الوظيفي، وموارد التدريب ومعلومات عن الفرص المتاحة في سوق العمل، والمجالات التطوعية في الدولة.

- منح إعفاءات ضريبية للمراكز التدريبية لمدة 5 سنوات من تاريخ بدء ممارسة النشاط.
- تطوير البنية التحتية والتشريعية وتأسيس مدينة أكاديمية عالمية على غرار مدينة دبي الأكاديمية العالمية، وذلك لاستقطاب كبرى الجامعات العالمية لتأسيس فروع لها بالمملكة، بحيث يعد ذلك عامل جذب للطلاب الدوليين الذين يطمحون إلى الاستفادة من مزايا التعليم الراقي بجامعة المملكة والعيش فيها لما توفره من بيئة ثقافية متنوعة وأنظمة إقامة وتأثيرات تواكب احتياجاتهم.

● محفزات الاستثمار في قطاع الصحة:

- التوسع في المشروعات البارزة والبنية التحتية المتميزة، التي تدعم تطور ونمو قطاع الرعاية الصحية.
- توفير التغطية الصحية لجميع سكان المملكة، مما يدعم تطوير قطاع الرعاية الصحية، وتقديم أفضل الخدمات للسكان والسائحين الذين يقصدون المملكة بغرض الاستشفاء.
- تبني الثورة الرقمية والابتكار في قطاع الرعاية الصحية، وتقديم الرعاية الصحية عن بعد، وتدشين سجل إلكتروني لجميع المرضى، وتوفير مركز إلكتروني لإدارة مطالبات التأمين الصحي، إلى جانب

## إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرقابية لإجراء العمليات الجراحية المعقدة بدقة تفوق الطرق التقليدية في تخصصات الجراحة الروبوتية ولإجراء العمليات الجراحية المعقدة بدقة تفوق الطرق التقليدية في تخصصات الجراحة الروبوتية.

أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرهما من الأقسام المعنية في الاعتبار وتبنيها. وتبنيها.

الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.

فيما يتعلق بالتمام أو النقص أو الدقة أو المصداقية أو سلامة أو كفاية المعلومات الواردة في أي قسم من هذه المعلومات المضمنة في الدراسة أفضل لقطاع الرعاية الصحية. تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أخرى قد تنشأ عن استخدام هذه الدراسة وبحق للفرقة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إنشاء مناطق حرة للاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية، وذلك على غرار مدينة دبي الطبية<sup>20</sup>

ومجمع دبي للعلوم<sup>21</sup> اللتان تدعمان تطور قطاعات الرعاية الصحية واللياقة والأدوية وعلوم الحياة والعلوم الصحية الأخرى في دبي.

19 تقع مدينة دبي الأكاديمية على أطراف دبي الجنوبية، وتعرف المنطقة. تم البدء بالمشروع رسمياً في عام 2007م من قبل مجموعة تيكوم، حيث انطلق هذا المشروع سعياً لدعم النمو الفكري وتلبيةً لاحتياجات المجتمع الأكاديمية المتنوعة، كما وتم الانتهاء من مشروع مدينة دبي الأكاديمية في عام 2012م. وقد انطلق مشروع مدينة دبي الأكاديمية بعدما تبين النجاح الباهر الذي حققه مجمع دبي للمعرفة (المعروف سابقاً باسم قرية المعرفة) في منطقة الصفوح، حيث تتشابه الأهداف والوظائف للمطقتين، فقد أصبح مجمع دبي للمعرفة بمثابة منصة للعديد من مؤسسات التدريب والتعليم المهني، كما وتهدف المدينة الأكاديمية إلى توفير مقر واحد مشترك للمدارس والكليات والجامعات، لتكون دي أي ايه سي هي المنطقة الأولى في العالم التي تُعنى بالمعاهد والمنشآت التعليمية. من الجدير بالذكر أن تلك المدينة تضم نحو 28 جامعة عالمية وترحب بالاستثمار الأجنبي

<sup>20</sup> مدينة دبي الطبية هي منطقة اقتصادية حرة، أسسها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي عام 2002، وتعد سلطة مدينة دبي الطبية الجهة المشرفة على عمل مدينة دبي

- تقديم أفضل خدمة للمستثمرين، وتمكين النماذج المستدامة للشركات بين القطاعين العام والخاص؛ مما يساهم في جذب المستثمرين وتشجيعهم على المساهمة في تطوير المجالات المستهدفة.

● محفزات الاستثمار في قطاع الخدمات اللوجستية:

- تطوير شبكات للمواصلات مع المحيط الإقليمي، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، سواء عبر الطرق أو السكك الحديدية، والربط البري مع إفريقيا عبر مشروع الجسر البري إلى مصر.
- تحسين أداء الموانئ، وتطوير النظام الجمركي لزيادة تنافسية المملكة وتحسين مناخ ممارسة الأعمال.
- الاهتمام بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإفساح المجال للقطاع الخاص لتمويل المشروعات الهامة في قطاع النقل والمواصلات من خلال عقود البناء والتشغيل والتحويل وذلك مثل مشروعات الجسر البري بين مصر والسعودية، قطار الخليج، وكذلك مشروع مدينة نيوم التي ستكون أول منطقة ممتدة بين 3 دول بتكلفة تتجاوز 500 مليار دولار، بحيث يتم تمويلها بالشراكة مع مستثمرين محليين وعالميين.

**إخلاء مسؤولية** تعزز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات بالموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية والطرق

وذلك من خلال عقود الإدارة وتقديم الخدمات وغيرها.

أخذ المشورة المالية والاستفادة من موارد القطاع الخاص وتحديد الصيغ الملائمة لتمويل المشروعات المستهدفة من خلال

- **إفساح المجال للقطاع الخاص** ليلعب دوراً فاعلاً في قطاع النقل مع إعادة صياغة دور القطاع العام المضمنة في الدراسة على أساس أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجية مستندة في أي حال على أفضل حال على أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على البيانات والمواصفات بما يضمن القيام بالتخطيط الاستراتيجي للقطاع، التحقق من توفير

الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

تنافسية، بالإضافة إلى توفير الخدمات وصيانة المرافق.

● محفزات الاستثمار في القطاع الصناعي:

الطبية، وتخضع المنطقة الحرة لجهة تنظيمية مستقلة هي القطاع التنظيمي. وعلى مدار الـ 16 عاماً الماضية، استطاع الإطار التنظيمي القوي والمرن والمستجيب للتغيرات، وبفضل تبنيه لأفضل الممارسات والمعايير العالمية المتبعة، على جذب أبرز الأسماء العالمية في الرعاية الصحية والتعليم الطبي. تنقسم المنطقة الحرة التي تمتاز بموقعها الاستراتيجي في قلب إمارة دبي إلى مرحلتين، حيث حُصصت الأولى التي تغطي مساحة تبلغ 4.1 مليون قدم مربعة في عود ميثاء للرعاية الصحية والتعليم الطبي الأكاديمي، فيما سيتم تخصيص المرحلة الثانية التي تغطي مساحة 19 مليون قدم مربعة في منطقة الجدايف (دبي)، - قيد التطور - لمراكز تعنى بالفراهير الصحية وبرامج العناية بجودة الحياة.

<sup>21</sup> مجمع دبي للعلوم هو مجمع أعمال يخدم قطاع العلوم ويدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، فهو يضم أكثر من 350 شركة، ويعمل فيه أكثر من 3600 متخصص في قطاعات العلوم والطاقة والبيئة. بالإضافة إلى هذا، فهو أول مجمع علمي مخطط استراتيجياً في الإقليم بأكمله.

- طرح أراضي للملك للمستثمرين الصناعيين بأسعار تنافسية ومزودة بالمرافق الأساسية: يعد ذلك بمثابة حافز للاستثمار بالقطاع الصناعي في مناطق معينة أو لصناعات محددة.
- توفير مصانع للإيجار بأسعار مخفضة في المدن الصناعية، لجذب الاستثمار الأجنبي لبعض الأنشطة الصناعية الحيوية، مع التمتع بهذا السعر التفضيلي لفترة 5 سنوات من تاريخ ممارسة النشاط.
- إنشاء مناطق استثمارية خاصة: بحيث يتم إنشاء مناطق استثمارية تتمتع بمعدلات ضريبية تفضيلية Special Tax-Privileged Zones لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مناطق معينة بالدولة وفي قطاعات محددة.

#### ■ تطوير المنظومة الضريبية: من خلال:

- بحيث يتم تسريع وتيرة الإجراءات اللازمة لتقديم الإقرار الضريبي واسترداد ضريبة القيمة المضافة وغيرها من العمليات.
- التوسع في توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدف جذب الاستثمارات منها ؛ مما يساهم في تعزيز تنافسية المملكة لجذب الاستثمار الأجنبي.

#### إخلاء مسؤولية

تخفيض معدل ضريبة الأرباح التجارية للشركات الأجنبية العاملة في القطاعات التي تستهدف الدولة

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالتعاون مع معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات جذب الاستثمار إليها، بالإضافة إلى منح إعفاء ضريبي للمستثمر الأجنبي لمدة 5 سنوات من بدء المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والالتزامات من قبل المستثمر الأجنبي في ضوء القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية. الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة الإحصاءات والبيانات أو توقعات أو ضمانات أو توصيات أو أي شكل من أشكال المسؤولية. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المتوقعة أن يساهم تخفيض معدل الضريبة في تعزيز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية المستثمر. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على المعلومات الواردة في الدراسة. ملحوظ: بحيث أن كل انخفاض في متوسط معدل الضريبة الفعال (Average Effective Tax Rate) يستخدم هذه الدراسة ويحق للغرفة تعويض هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- يقابله زيادة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين (3.5 – 5.5) %<sup>22</sup>، مما يساهم في تسريع وتيرة تحقيق مستهدفات رؤية 2030 ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي بالمملكة من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7% بل يمكن الوصول لهذا المعدل قبل حلول عام 2030م.

- تحسين بيئة ممارسة الأعمال والحد من البيروقراطية: من خلال تسريع وتيرة العمل في المؤسسات الحكومية لتخفيض الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تقديم الخدمات للمستثمرين؛ مما يساهم في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي.
- وجود شبكات موحدة لتقديم الخدمات للمستثمر: مما يساهم في إختصار الوقت وتوفير الجهد اللازم لإنهاء المعاملات والحصول على الخدمات من الجهات الحكومية.
- وجود محفزات كافية للاستثمار في الطاقة البديلة: من خلال دعم المستثمرين في الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية).

<sup>22</sup> OECD. 2006, "TAXATION, BUSINESS ENVIRONMENT AND FDI LOCATION IN OECD COUNTRIES".

- **التشديد في تطبيق نظام المواصفات والمقاييس:** مما يساهم في تقليص الواردات من السلع رديئة الجودة وحماية المنتج والمستهلك المحلي.
- **تعزيز الصادرات الوطنية:** من خلال الآليات الآتية:
  - تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للتصدير وعمل مسار خاص بالصادرات الصناعية في الموانئ والجمارك بالمملكة، وتطبيق مبدأ Gateway المطبق حالياً في مطار الملك فهد الدولي بالدمام لتخليص وإنهاء إجراءات فسح الشحنات المصدرة عبر المنافذ بشكل أسرع مما هو عليه.
  - تعزيز جهود تطوير الإجراءات الجمركية وميكنة العمل الجمركي، والربط الآلي بين المنافذ الجمركية، بما يعمل على تقليل الوقت اللازم لإنهاء إجراءات التصدير، وتقليل عدد المستندات المطلوبة للتصدير.
  - وجود جهة موحدة مسؤولة عن إصدار الشهادات المطلوبة للتصدير، بحيث يتم إصدار شهادات تفي بالمتطلبات الدولية في وقت قياسي.
  - الإسراع بخطى تنفيذ مشروعات التكامل العربي وإنشاء شبكة طرق متطورة لربط المملكة بدول

#### إخلاء مسؤولية الجوار.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والبحوث، طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والاستشارية في الاعتبار عند تطبيق التقنيات الحديثة للشحن والتفريغ في المنافذ الجمركية الواردة في الدراسة كاملة ومحدثاً ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الإتيحة دراسات السوق وأدلة التصدير والخدمات المعلوماتية حول فرض التصدير، وإجراءات استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذف أو دون إشعار مسبق.

- تنظيم المعارض الدولية والمحلية المرتبطة بالأنشطة التي تتمتع بها المملكة بميزة نسبية.
- **تذليل الصعوبات المتعلقة باستيراد مستلزمات الانتاج، من خلال:**
  - ربط إصدار تصاريح الاستيراد من الوزارة المعنية إلكترونياً مع المصنعين؛ بحيث يمكنهم تقديم الطلب والحصول على التصاريح بشكل أسرع كما هو معمول به في الوزارات الأخرى.
  - تقليل نسبة معاينة المواد المستوردة؛ مما يساهم في الإسراع بفسح الشحنات بشكل أسرع مما هو عليه حالياً وبالتالي سرعة حركة المواد عبر المنافذ بشكل عام وفي الموانئ البحرية على وجه الخصوص.
- **الاسراع بوتيرة برامج تأهيل الموردين للشركات الكبرى بالمملكة.**
- **توفير الكفاءات البشرية اللازمة لصيانة الآلات والمعدات:** الاهتمام بالتعليم والتدريب مع استفاد الكفاءات الفنية اللازمة لصيانة الآلات والمعدات، لتجنب تعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى خسائر مالية وشراء آلات جديدة في حالة تعرض معداتها للأعطال الفنية.
- **التدرج في توطین العمالة وفقاً لمعيار زمني طويل الأجل بما يتناسب مع قوى العرض والطلب في سوق العمل:** من الضروري تثبيت معدلات التوطين المطبقة لفترة زمنية تتراوح بين (3-5) سنوات لتعزيز

النشاط الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد الوطني، مع تحفيز الاستثمارات القائمة على التوسع وجذب استثمارات جديدة، بالإضافة إلى وجود برنامج زمني طويل الأجل ومعلن بخطط وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بتوطين الوظائف وذلك لمنح القطاع الخاص فرصة كافية للتكيف مع ما يتخذ من قرارات وبالتالي تخفيض مخاطر عدم التأكد ومن ثم تشجيع الاستثمار، بحيث تتناسب معدلات التوطين المستهدفة على مستوى الأنشطة الاقتصادية مع أعداد المتقدمين فعلياً والراغبين والمؤهلين للعمل في الوظائف التي يتم الإعلان عنها في منشآت القطاع الخاص.

■ التدرج ومراعاة التوقيت الزمني لتطبيق السياسات الاصلاحية: بحيث يؤخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على سوق العمل؛ حيث أن تطبيق العديد من السياسات والإجراءات الاصلاحية بشكل متتابع فيما يتعلق بالدعم وتحرير أسعار منتجات الطاقة وزيادة الرسوم (المقابل المالي) على العمالة الوافدة وغيرها قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية لدى منشآت القطاع الخاص؛ مما قد يؤثر سلباً على أداء هذه المنشآت ويؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي والتشغيل.

■ تنمية وتطوير مهارات الكوادر البشرية الوطنية: يمكن الاعتماد على مجموعة متنوعة من الأدوات التي

إخلاء مسئولية تدرج تحت سياسات سوق العمل النشطة، وهي:

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالتعاون مع مجموعة من المعلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والضرورية الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية وتحقيق الاتساق بين مخرجات العملية التعليمية الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة مع متطلبات سوق العمل لتزويد لخريجين بالمهارات اللازمة لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الاهتمام بالتدريب وإعادة تأهيل العمالة الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الخاص من العمالة: من استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية للعمال الوطنية وفقاً لعدد العاطلين عن العمل ومؤهلاتهم العلمية والمهنية المناسبة لهم، وذلك بهدف تزويدهم بالمهارات اللازمة لشغل بعض المهن التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، لتجنب التأثير السلبي لعملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في حالة وجود فروق في مستوى الانتاجية لكل منهم.

- التنسيق بين قطاع الأعمال ومؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني: بحيث يمكن تعرف مؤسسات التعليم والتدريب الفني على المهارات اللازمة في سوق العمل وتدريب العمالة الوطنية بشكل مناسب يساعدهم على الاندماج في سوق العمل.

■ الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتذليل الصعوبات اللوجستية:

- تسهيل إجراءات الحصول على خدمات الكهرباء وتصاريح البناء من خلال تخفيض الفترة الزمنية وعدد الاجراءات والتكاليف اللازمة لحصول المصانع على خدمات الكهرباء وتصاريح البناء وغيرها من المرافق، لزيادة جاذبية المملكة للاستثمار الصناعي.

- توفير خطوط سكك حديدية لنقل المواد بين المصانع في الجبيل وينبع والمدن الصناعية في مختلف المناطق.

### ● محفزات الاستثمار في الصناعات العسكرية:

- أن تشمل مبادرة توطين الصناعات العسكرية قطاع الخدمات الهندسية حيث أنها جزء هام من تحديد المواصفات للمواد المستخدمة في الصناعة والمشاريع، لذلك من المهم توطين هذا القطاع الحيوي بحيث يشمل برنامج توطين الصناعات العسكرية.
- وجود آليات تضمن التزام الجهات المعنية باعتماد شراء المنتج المحلي من المنشآت الوطنية العاملة في هذا القطاع لمدة 10 سنوات كحد أدنى بشرط أن تتوفر المواصفات الفنية والجودة المطلوبة في المنتج الوطني، ليتسنى إعطاء الأولوية له وتعزيز قدرته على المنافسة أمام المنتج الأجنبي.
- أن يكون هناك ميزة إضافية لتصنيع المستلزمات العسكرية داخل المملكة، مثل الإعفاء الضريبي أو توفير قروض وتسهيلات تمويلية تعادل 50% من قيمة المصنع أو إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية، وغيرها من الحوافز التي تشجع على الاستثمار في قطاع الصناعات العسكرية.
- تسهيل الاستعانة بالعاملين من ذوي الخبرة والمهارة في مجال الصناعات العسكرية من الدول العربية والإسلامية الشقيقة وغيرها ممن تتوفر فيهم الشروط والمواصفات اللازمة.

### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة - تطوير الكفاءات الوطنية القادرة على النهوض بالصناعات العسكرية، وذلك من خلال إتاحة التدريب المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والعلماء في الاعتبار، ونسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعات العسكرية. مع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعويض أي خسارة أو ضرر دون إشعار مسبق.

- إعطاء الأولوية في التوظيف للكفاءات الوطنية ممن لديهم خبرة سابقة في مجال الصناعات العسكرية، وكذلك إعطاء أولوية للمتميزين من الخريجين وخاصة في برامج الابتعاث للخارج والعمل على تأسيس قاعدة عريضة من الكوادر الفنية السعودية في هذا المجال الحيوي.
- الاهتمام بتوريد التكنولوجيا لتطوير الصناعة المحلية، وذلك من خلال العمل مع المصنعين والحكومات في الدول الصديقة لإيجاد حلول قانونية وتشغيلية تستطيع المملكة من خلالها استقطاب هذه التقنيات مع ضمان حقوق الملكية لمصنعي المعدات الأصليين.
- التخطيط طويل الأمد لاحتياجات المملكة من المعدات والخدمات العسكرية، وإتاحة بعض البيانات للمصنعين المحليين حول حجم الاحتياجات المستقبلية لدى الجهات العسكرية في هذا القطاع، من خلال عقد ورش عمل ولقاءات من قبيل المسؤولين مع رجال الأعمال والمهتمين لا تقل عن مرتين في السنة لكل منطقة صناعية أو منطقة مستهدفة لتطوير قطاع الصناعات العسكرية، وذلك بالتعاون مع الغرف التجارية للمناطق المعروفة بالصناعة وفي وقت متزامن مع مناسبات وفعاليات لها علاقة بالصناعة أو بتوطين المحتوى المحلي، بالإضافة إلى المعارض لإبراز حجم الطلب في القطاع، وبالتالي

- يمكن للمصنع المحلي إعداد خططه الاستثمارية والحد من درجة عدم التأكد في اتخاذ القرار بالاستثمار في هذا القطاع.
- العمل على إيجاد حلول لدعم المصنع الناشئ لتسهيل بدء النشاط وتخفيف الأعباء التشغيلية.
- دراسة مدى إمكانية تحويل مصنع قائم يعمل في سوق متشبع أو يمر بحالة من التعثر إلى مصنع ينتج سلع أو منتجات في قطاع الصناعات العسكرية يوجد عليها طلب مستقبلي متزايد.
- تذليل الصعوبات المتعلقة بالحصول على الموافقات من الجهات المعنية للسماح بدخول المستثمر لهذا القطاع.

#### ● محفزات الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- إعفاء أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ضريبة القيمة المضافة لمدة 5 سنوات.
- الإعفاء من الجمارك على الواردات.
- تسهيل إجراءات الاستثمار والتراخيص اللازمة ووجود شبكات موحدة للمستثمر.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية المختصة بالدراسة، ولا تتحمل هذه الدراسة مسؤولية أي قرارات، وينبغي أخذ المشورة المالية والفنية من الجهات المختصة في المملكة. لا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمالية أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يمكن أن يكون له عواقب مالية أو غيرها. لا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمالية أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يمكن أن يكون له عواقب مالية أو غيرها. لا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمالية أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يمكن أن يكون له عواقب مالية أو غيرها.

- تشجيع تبني واستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بمستويات أعلى في الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- المزيد من التنسيق بين الجهات الفاعلة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الاتصالات وتقنية المعلومات، بما في ذلك مؤسسات القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الربحية والأوساط الأكاديمية، إلى جانب تقديم أشكال مختلفة من الدعم تتضمن تمويل المشاريع واحتضان الأعمال وتدريب الكوادر وتسهيل التعارف في مختلف المجالات ودعم تطوير الأعمال.
- توسيع فرص الحصول على التمويل من البرامج والجهات الداعمة.

#### ● محفزات الاستثمار في قطاع السياحة والترفيه:

- الاهتمام بتنمية البنية التحتية بالمناطق السياحية لتشجيع الاستثمار.
- وجود قنوات فعالة للتواصل بين البلديات و القطاع الخاص ومشاركته في بحث فرص التنمية والتطوير للمواقع السياحية.
- تعزيز مرونة وكفاءة سوق العمل، وذلك من خلال:

- مراجعة نسب التوطين المستهدفة للقطاع، خاصة في ضوء حجم المعروض من العمالة الوطنية المدربة والمؤهلة للعمل به، مع دراسة إمكانية التمييز في سياسة توطين العمالة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.
  - إنشاء المزيد من الكليات والمعاهد والمراكز المتخصصة الحكومية والأهلية في شتى مجالات السياحة لتكون رافداً للتعليم والتدريب السياحي، بحيث تسهم في تخريج كفاءات وطنية مؤهلة تتولى تشغيل وإدارة القطاعات السياحية.
  - توفير البرامج التدريبية للعمالة الوطنية في مجالات السياحة والسفر.
- الاهتمام بأنشطة السياحة والترفيه ووجود برامج ومواسم متنوعة للترفيه لتنشيط حركة السياحة خلال المواسم السياحية.
- تشجيع الاستثمار في القرى السياحية ومدن الألعاب البحرية والمدن الترفيهية.
- الاستفادة من الجزر السياحية والمقومات الطبيعية التي تتميز بها المملكة باعتبارها أحد مقومات الجذب السياحي لديها، ووجود ضوابط أمنية لدى حرس الحدود تمكن القطاع الخاص من الاستفادة من الشواطئ والجزر الموجودة بشكل مناسب.

## إخلاء مسئولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للأطلاع ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولقد أعدت هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية بالإعداد في قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية وحركة السياحة، من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني.

- **تشجيع الاستثمار في إنشاء الفنادق والشقق الفندقية والمفرشة لزيادة تنافسية المملكة في الجذب**  
 فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو المؤثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة وقدرتها على تلبية احتياجات الزوار. غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر حاد أو غير ذلك من أي فرصة ضائعة أو خسارة أخرى. قد تنشأ استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

**القيام بإبراز مقومات ومزايا القطاع السياحي في المملكة.**

- التوسع في تنظيم المهرجانات والفعاليات السياحية: التي تعزز من قوى الجذب السياحي.
- التوسع في تأسيس مراكز المعلومات السياحية: في مداخل المدن وفي الوجهات السياحية.
- تفعيل دور منظمي الرحلات السياحية والمرشدين السياحيين: والتوسع في منح التراخيص لهذا النشاط.
- إقامة مدن اقتصادية متخصصة في الاستثمار السياحي وأنشطة الترفيه، بحيث يحصل المستثمرون بها على إعفاءات من الرسوم الجمركية ومزايا ضريبية، كما أنها تتضمن العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمات.

● محفزات الاستثمار في القطاع المالي:

- تطوير قطاع الخدمات المالية، حيث توجد ثلاثة مجالات رئيسة قد تسهم في تعظيم تطوير هذا القطاع، تشمل: البيئة التنافسية التي تعزز الابتكار في الإنتاج، والتوفيق بين جودة الأصول والنمو والسيولة، إضافة إلى تطوير قطاع إدارة الثروات.
- تطوير سوق مالية متقدمة ورفع جاذبية السوق المالية السعودية أمام المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، عن طريق تنوع المنتجات الاستثمارية وتطوير الجوانب التشريعية. وكذلك ستساهم جهود تخصيص بعض الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية وبعض المرافق المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي في تعميق السوق المالية وزيادة القاعدة الاستثمارية.
- تنمية الوعي بأهمية الثقافة المالية والتخطيط المالي، مع تقديم حوافز لتشجيع البنوك على توفير شبكة متنوعة من المنتجات والبرامج الادخارية الجذابة لعدد أكبر من عملائها، بحيث تكون بعض المنتجات الادخارية المخطط لطرحها مدعومة من الحكومة.
- تعزيز النشاط الاستثماري للسوق المالية لتوليد السيولة، مما يتطلب زيادة صناديق الثروة «الحكومية»، عن طريق زيادة الاستثمار في السوق المحلية.

#### إخلاء مسؤولية

تسهيل التملك الأجنبي للشركات المدرجة في السوق المالية، قد يساعد على جذب المزيد من المستثمرين، كذلك قد يسهم تطوير قطاع الدخل الثابت وتعزيز سوق السندات في زيادة السيولة المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا عدا هذه الدراسة توضح من غرفة الشرقية أن هذا القرار، وينبغي أخذ المشورة المالية وتحسين سياسات التسعير والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. تعزيز حرية حركة رأس المال بشكل باعتبارها من أفضل الممارسات المعمول بها عالمياً، علاوة على فيما يتعلق بالتمام أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يتفعل الحكومة الذكية على مدار الساعة ووضوح وشفافية السياسات واللوائح والنظم والقوانين أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو نتيجة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- تطوير البنية التحتية للأتمتة وتعزيز تقديم الخدمات المالية إلكترونياً، وبالتالي زيادة فاعلية المعاملات المالية بين جميع الأطراف مما سينعكس سيساهم في تسريع المعاملات التجارية وتحقيق مبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي كأحد المبادرات المحورية في برنامج تطوير القطاع المالي.

## النتائج:

يمكن تلخيص أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة في ما يلي:

- هناك العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها الشركات الأجنبية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، يمكن التمييز بين نوعين لهذه الاستراتيجيات وفقاً للمعيار المكاني للتصنيع وهما استراتيجيات الانتاج بالسوق المحلي من أجل التصدير واستراتيجيات الانتاج بالأسواق الخارجية. تتضمن استراتيجيات الانتاج بالسوق المحلي التصدير المباشر وغير المباشر، بينما تتضمن استراتيجيات الانتاج بالسوق الخارجي الاستثمار المشترك، الاستثمار الأجنبي المباشر بملكية 100%، التجميع بالخارج، عقود التصنيع بالخارج والوكالة وحقوق الامتياز.

- هناك العديد من المحددات التي تؤثر على الشركة في عملية اختيار الاستراتيجية المستخدمة للنفاذ للأسواق الخارجية، تتمثل تلك العوامل في مزايا الملكية، مزايا الموقع بما تتضمنه من حجم السوق وآفاق النمو، الموارد الطبيعية والبشرية، البنية التحتية، الانفتاح التجاري، القدرات التنظيمية ومدى اتساق السياسات الاقتصادية واستقرارها وسياسات دعم وتعزيز الاستثمار، بالإضافة إلى

### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من الاختصاصات في الاعتبار. وفيما يتعلق بالبيانات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو اكتمال أو الدقة أو الموضوعية أو الملائمة أو حداثة المعلومات، وكذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة والعمل على تضمينها في السوق المحلي وزيادة الروابط بينها وبين المنشآت الوطنية بالسوق المضيف: أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- هناك العديد من النظم التي يمكن استخدامها لتوفير حوافز جاذبة للاستثمار الأجنبي، مثل الحوافز المالية والتنظيمية والتمويلية. كذلك هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن الاختيار بينها عند إعداد نظام حوافز الاستثمار، حيث يمكن الاختيار بين السياسات العامة والسياسات القائمة على الاستهداف التي تركز على جذب الاستثمار بقطاعات محددة وبمواقع إقليمية معينة.
- تستهدف الدول من تقديم الحوافز للمستثمر الأجنبي الحفاظ على جاذبيتها كسوق مضيف للاستثمارات الأجنبية، إلا أنه من الضروري عدم الدخول في منافسة دائمة بين الدول في تقديم المزيد من الاستثناءات لصالح المستثمر الأجنبي وخاصة الحوافز المالية لما قد يكون لها من تأثير سلبي على الإيرادات العامة والموارد المالية للدولة.
- توجد العديد من القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي إلى السوق المحلي بالبلد المضيف، تتمثل فيما يلي:

- انتقال التكنولوجيا: عادة ما يكون لدى فروع الشركات الأجنبية بالبلد المضيف مزايا نسبية تميزها عن المنشآت الوطنية المتواجدة بهذا السوق، وذلك مثل تطور الطرق والأساليب الإنتاجية

والفن التكنولوجي وغيرها، وقد يساعد تواجد الشركات الأجنبية في هذا السوق على انتقال المعرفة إلى المنشآت الوطنية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

- تعزيز المنافسة في السوق المحلي: في حال قدرة المنشآت الوطنية على استخدام الطرق الإنتاجية المتطورة لإمداد الشركات الأجنبية المتواجدة بالسوق المحلي بما تحتاجه من مدخلات للإنتاج، فإن ذلك سيؤدي إلى المنافسة بين المنشآت الوطنية وتحسن الإنتاجية بها وانخفاض تكاليف الإنتاج نتيجة وفورات الحجم. تشير العديد من الدراسات التطبيقية إلى أهمية الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على السوق المحلي بالبلد المضيف ودوره في تحسين الإنتاجية والكفاءة والتنافسية به. تم إجراء العديد من الدراسات التطبيقية على الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وكذلك الدول النامية، وقد وجد أن هناك أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي على مؤشرات الانتاجية بالمنشآت الوطنية بكل من الدول الأعضاء بمنظمة الـ OECD والدول النامية. كما وجد أن الاستثمار الأجنبي في المملكة المتحدة كان له أثر إيجابي على المنشآت الوطنية بها؛ حيث أن حوالي 42% من الموردين و18% من المنشآت المنافسة و30% من العملاء قد أكدوا أن تواجد المستثمر الأجنبي في المملكة المتحدة قد انعكس بالإيجاب على الانتاجية

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للتحقيق في الإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والتأنيدي من قبل المستثمر الأجنبي في السوق المحلي بالبلد المضيف؛ يتمثل الأثر الإيجابي في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة في أن تواجد المستثمر الأجنبي في السوق المحلي بالبلد المضيف في إمكانية إقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات الأجنبية أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات كل من الشركات الأجنبية والوطنية بهذا السوق، وانتقال العمالة الوطنية التي تدرت على المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة. أفضل أساليب الإنتاج في الشركات الأجنبية للعمل في المنشآت الوطنية، بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

تنفيذ المشروعات البحثية بين الشركات الأجنبية والجامعات ومراكز الأبحاث بالبلد المضيف ؛ مما يساعد على الابتكار وظهور تكنولوجيا جديدة تفيد الصناعة، وبالطبع فإن ذلك سينعكس على التنافسية بالسوق المحلي بالبلد المضيف ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسن أدائه؛ مما ينعكس على مؤشرات التشغيل والانتاجية والربحية والمبيعات في السوق المحلي لهذا البلد.

- الإسهام في تعزيز حركة النمو والتشغيل: تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز آفاق وقومات النمو الاقتصادي من خلال وجود كيانات خدمية ونتاجية جديدة تدعم نمو الاقتصاد الوطني، فضلاً عن توفير فرص عمل تساهم في استيعاب النمو المتزايد في قوة العمل في البلد المضيف.

- زيادة التبادل التجاري والصادرات لدى البلد المضيف: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز حركة التبادل التجاري بين البلد المضيف والدول الأخرى التي تتواجد بها مقر الشركة الأم، حيث تعتمد هذه الشركات على التكامل الرأسي في العمليات والأنشطة المختلفة خلال المراحل الانتاجية بين فروعها المختلفة للاستفادة من وفورات التكاليف في الإنتاج.

○ تنمية رأس المال البشري: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير مهارات العمالة الوطنية في السوق المضيف وإكسابهم مهارات جديدة، وذلك من خلال تمكينهم من العمل باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعات المختلفة، ومن ثم يمكن لهذه العمالة الانتقال بعد ذلك للعمل في المنشآت الوطنية؛ وبالتالي يساهم الاستثمار الأجنبي في توفير فرص وظيفية في مجالات تتطلب مهارات جديدة تضاف إلى مهارات العمالة الوطنية وتوفير كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على العمل بأحدث التقنيات.

○ الإحلال محل الواردات: وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي لتوفير سلع ومنتجات استراتيجية وعليها طلب مرتفع في السوق المحلي للبلد المضيف، وبالتالي يساهم التصنيع لهذه السلع في السوق المحلي في الحد من الواردات؛ مما ينعكس بالإيجاب على مؤشرات أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

● تتمثل مقومات الاستثمار لدى المملكة فيما يلي:

○ حجم السوق.

○ إخلاء مسئولية ○ رحلة التنوع الاقتصادي والإصلاح في المملكة.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتجاه ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات توفر فرص استثنائية للمستثمر. المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والوجود بنى تحتية متكاملة والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. الإحلال محل الواردات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. وجود حلول عقارية جاذبة. فيما يتعلق بالتمام أو الكمالات أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة. جهود تعزيز جودة الحياة. مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

○ وجود قطاع مالي رائد.

○ وجود حوافز متنوعة للاستثمار.

● توجد لدى المملكة فرص واعدة للاستثمار في القطاعات الآتية:

○ التعليم والتدريب.

○ الخدمات الصحية.

○ الخدمات اللوجستية.

○ القطاع الصناعي.

○ الاتصالات وتقنية المعلومات.

○ السياحة والترفيه.

○ القطاع المالي.

## التوصيات:

فيما يلي بعض الآليات المقترحة لتعزيز جاذبية المملكة كسوق واعدة أمام المستثمر الأجنبي:

### ● محفزات الاستثمار في قطاع التعليم والتدريب:

- تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص.
- تخفيض رسوم الجهات الحكومية.
- تخصيص المزيد من الأراضي للمدارس برسوم أقل ولفترات سداد أطول.
- تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين في قطاعات التعليم والتدريب.
- تسهيل عملية استقدام الكفاءات البشرية اللازمة للتعليم الأساسي والعالي ولأغراض التدريب؛ مما يساهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة على أعلى مستوى في الأجل الطويل.
- تأسيس منصة لتوفير التمويل اللازم للأبحاث ضمن القطاعات الحيوية، وتحفيز التعاون بين

### إخلاء مسؤولية مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.

أعدت هذه الدراسة -الاستثمار في المعرفة واستهداف مضاعفة أعداد طلبة الدكتوراه ثلاث مرات من خلال زيادة دعم المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي تمويل الدراسات العليا، وتعزيز جاذبية التعليم العالي وربطه بإمكانية الحصول على فرص عمل أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثاً أفضل. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموضوعية أو الملائمة أو حداثة المعلومات. ولذا فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو استخدامها أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة التركيز على البرامج عالية القيمة، وزيادة استخدام التعليم الإلكتروني، وإطلاق بوابة وطنية تسهم في توجيه الطلاب وتمكنهم من التسجيل عبرها في المؤسسات التعليمية وتوفير الإرشاد الوظيفي، وموارد التدريب ومعلومات عن الفرص المتاحة في سوق العمل، والمجالات التطوعية في الدولة.

- منح إعفاءات ضريبية للمراكز التدريبية لمدة 5 سنوات من تاريخ بدء ممارسة النشاط.
- تطوير البنية التحتية والتشريعية وتأسيس مدينة أكاديمية عالمية على غرار مدينة دبي الأكاديمية العالمية، وذلك لاستقطاب كبرى الجامعات العالمية لتأسيس فروع لها بالملكة، بحيث يعد ذلك عامل جذب للطلاب الدوليين الذين يطمحون إلى الاستفادة من مزايا التعليم الراقي بجامعات المملكة والعيش فيها لما توفره من بيئة ثقافية متنوعة وأنظمة إقامة وتأشيرات تواكب احتياجاتهم.

### ● محفزات الاستثمار في قطاع الصحة:

- التوسع في المشروعات البارزة والبنية التحتية المتميزة، التي تدعم تطور ونمو قطاع الرعاية الصحية.
- توفير التغطية الصحية لجميع سكان المملكة، مما يدعم تطوير قطاع الرعاية الصحية، وتقديم أفضل الخدمات للسكان والسائحين الذين يقصدون المملكة بغرض الاستشفاء.

- تبني الثورة الرقمية والابتكار في قطاع الرعاية الصحية، وتقديم الرعاية الصحية عن بعد، وتدشين سجل إلكتروني لجميع المرضى، وتوفير مركز إلكتروني لإدارة مطالبات التأمين الصحي، إلى جانب الطباعة ثلاثية الأبعاد واستخداماتها في التخطيط للعمليات الجراحية وضمان الجودة، واستخدام الجراحة الروبوتية لإجراء العمليات الجراحية المعقدة بدقة تفوق الطرق التقليدية في تخصصات مثل أمراض القلب وتقويم العظام وأمراض النساء والتوليد.
- المناخ الإيجابي بشكل عام وتوظيفه من أجل زيادة حركة هذا النوع من الاستثمارات، ومن ثم بناء مستقبل أفضل لقطاع الرعاية الصحية.
- إنشاء مناطق حرة للاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية، وذلك على غرار مدينة دبي الطبية ومجمع دبي للعلوم اللتان تدعمان تطور قطاعات الرعاية الصحية واللياقة والأدوية وعلوم الحياة والعلوم الصحية الأخرى في دبي.
- تقديم أفضل خدمة للمستثمرين، وتمكين النماذج المستدامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ مما يساهم في جذب المستثمرين وتشجيعهم على المساهمة في تطوير المجالات المستهدفة.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاستشارة والتطوير من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والتطويرية للمواصلات مع المحيط الإقليمي، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، سواء عبرت الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ومقبولة أو غير مقبولة، والربط البري مع إفريقيا عبر مشروع الجسر البري إلى مصر. فيما يتعلق بالتزام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤولية المستخدم وليس على غرفة الشرقية. لا يمكن أن تكون هذه الدراسة أو قرار يتخذ بناء على الاهتمام بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإفساح المجال للقطاع الخاص لتمويل المشروعات الهامة في قطاع النقل والمواصلات من خلال عقود البناء والتشغيل والتحويل وذلك مثل مشروعات الجسر البري بين مصر والسعودية، قطار الخليج، وكذلك مشروع مدينة نيوم التي ستكون أول منطقة ممتدة بين 3 دول بتكلفة تتجاوز 500 مليار دولار، بحيث يتم تمويلها بالشراكة مع مستثمرين محليين وعالميين.

- تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات بالموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية والطرق وذلك من خلال عقود الإدارة وتقديم الخدمات وغيرها.
- الاستفادة من موارد القطاع الخاص وتحديد الصيغ الملائمة لتمويل المشروعات المستهدفة من خلال القطاع الخاص.
- إفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً فاعلاً في قطاع النقل مع إعادة صياغة دور القطاع العام في منظومة النقل والمواصلات بما يضمن القيام بالتخطيط الاستراتيجي للقطاع، التحقق من توفير الأمان على الطرق، حماية البيئة، تعزيز بيئة المنافسة لضمان توفير الخدمات للمواطنين بأسعار تنافسية، بالإضافة إلى توفير الخدمات وصيانة المرافق.

● محفزات الاستثمار في القطاع الصناعي:

- طرح أراضي للتملك للمستثمرين الصناعيين بأسعار تنافسية ومزودة بالمرافق الأساسية: يعد ذلك بمثابة حافز للاستثمار بالقطاع الصناعي في مناطق معينة أو لصناعات محددة.
- توفير مصانع للإيجار بأسعار مخفضة في المدن الصناعية، لجذب الاستثمار الأجنبي لبعض الأنشطة الصناعية الحيوية، مع التمتع بهذا السعر التفضيلي لفترة 5 سنوات من تاريخ ممارسة النشاط.
- إنشاء مناطق استثمارية خاصة: بحيث يتم إنشاء مناطق استثمارية تتمتع بمعدلات ضريبية تفضيلية Special Tax-Privileged Zones لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مناطق معينة بالدولة وفي قطاعات محددة.
- تطوير المنظومة الضريبية: من خلال:
  - بحيث يتم تسريع وتيرة الإجراءات اللازمة لتقديم الإقرار الضريبي واسترداد ضريبة القيمة المضافة وغيرها من العمليات.

## إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية لإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولتعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية بتأدي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والاستثمار إليها، بالإضافة إلى منح إعفاء ضريبي للمستثمر الأجنبي لمدة 5 سنوات من بدءات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو توصيات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، ممارسة النشاط، مع زيادة معدل الضريبة تدريجياً لتصبح 3% بعد مضي 5 سنوات و10% بعد مضي 10 سنوات وثبات معدل الضريبة عند 12% بعد مضي 15 عام من تاريخ بداية المشروع. من أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على المتوقع أن يساهم تخفيض معدل الضريبة في تعزيز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

ملحوظ بحيث أن كل انخفاض في متوسط معدل الضريبة الفعال (Average Effective Tax Rate) يقابله زيادة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين (3.5 – 5.5) % ؛ مما يساهم في تسريع وتيرة تحقيق مستهدفات رؤية 2030 ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي بالمملكة من 3.8% إلى المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 5.7% بل يمكن الوصول لهذا المعدل قبل حلول عام 2030م.

- تحسين بيئة ممارسة الأعمال والحد من البيروقراطية: من خلال تسريع وتيرة العمل في المؤسسات الحكومية لتخفيض الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تقديم الخدمات للمستثمرين؛ مما يساهم في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي.
- وجود شباك موحد لتقديم الخدمات للمستثمر: مما يساهم في إختصار الوقت وتوفير الجهد اللازم لإنهاء المعاملات والحصول على الخدمات من الجهات الحكومية.
- وجود محفزات كافية للاستثمار في الطاقة البديلة: من خلال دعم المستثمرين في الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية).

- **التشديد في تطبيق نظام المواصفات والمقاييس:** مما يساهم في تقليص الواردات من السلع رديئة الجودة وحماية المنتج والمستهلك المحلي.
- **تعزيز الصادرات الوطنية:** من خلال الآليات الآتية:
  - تخفيض الفترة الزمنية اللازمة للتصدير وعمل مسار خاص بالصادرات الصناعية في الموانئ والجمارك بالمملكة، وتطبيق مبدأ Gateway المطبق حالياً في مطار الملك فهد الدولي بالدمام لتخليص وإنهاء إجراءات فسح الشحنات المصدرة عبر المنافذ بشكل أسرع مما هو عليه.
  - تعزيز جهود تطوير الإجراءات الجمركية وميكنة العمل الجمركي، والربط الآلي بين المنافذ الجمركية، بما يعمل على تقليل الوقت اللازم لإنهاء إجراءات التصدير، وتقليل عدد المستندات المطلوبة للتصدير.
  - وجود جهة موحدة مسؤولة عن إصدار الشهادات المطلوبة للتصدير، بحيث يتم إصدار شهادات تفي بالمتطلبات الدولية في وقت قياسي.
  - الإسراع بخطى تنفيذ مشروعات التكامل العربي وإنشاء شبكة طرق متطورة لربط المملكة بدول إلقاء مسئولية الجوار.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والبحوث طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والاستشارية في الاعتبار عند تطبيق التقنيات الحديثة للشحن والتفريغ في المنافذ الجمركية الواردة في الدراسة كاملة ومحدثاً ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمتع أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الإتاحة دراسات السوق وأدلة التصدير والخدمات المعلوماتية حول فرض التصدير، وإجراءات استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذف أو دون إشعار مسبق.

- تنظيم المعارض الدولية والمحلية المرتبطة بالأنشطة التي تتمتع بها المملكة بميزة نسبية.
- **تذليل الصعوبات المتعلقة باستيراد مستلزمات الانتاج، من خلال:**
  - ربط إصدار تصاريح الاستيراد من الوزارة المعنية إلكترونياً مع المصنعين؛ بحيث يمكنهم تقديم الطلب والحصول على التصاريح بشكل أسرع كما هو معمول به في الوزارات الأخرى.
  - تقليل نسبة معاينة المواد المستوردة؛ مما يساهم في الإسراع بفسح الشحنات بشكل أسرع مما هو عليه حالياً وبالتالي سرعة حركة المواد عبر المنافذ بشكل عام وفي الموانئ البحرية على وجه الخصوص.
- **الاسراع بوتيرة برامج تأهيل الموردين للشركات الكبرى بالمملكة.**
- **توفير الكفاءات البشرية اللازمة لصيانة الآلات والمعدات:** الاهتمام بالتعليم والتدريب مع استفاد الكفاءات الفنية اللازمة لصيانة الآلات والمعدات، لتجنب تعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى خسائر مالية وشراء آلات جديدة في حالة تعرض معداتها للأعطال الفنية.
- **التدرج في توطین العمالة وفقاً لمعيار زمني طويل الأجل بما يتناسب مع قوى العرض والطلب في سوق العمل:** من الضروري تثبيت معدلات التوطين المطبقة لفترة زمنية تتراوح بين (3-5) سنوات لتعزيز

النشاط الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد الوطني، مع تحفيز الاستثمارات القائمة على التوسع وجذب استثمارات جديدة، بالإضافة إلى وجود برنامج زمني طويل الأجل ومعلن بخطط وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بتوطين الوظائف وذلك لمنح القطاع الخاص فرصة كافية للتكيف مع ما يتخذ من قرارات وبالتالي تخفيض مخاطر عدم التأكد ومن ثم تشجيع الاستثمار، بحيث تتناسب معدلات التوطين المستهدفة على مستوى الأنشطة الاقتصادية مع أعداد المتقدمين فعلياً والراغبين والمؤهلين للعمل في الوظائف التي يتم الإعلان عنها في منشآت القطاع الخاص.

■ التدرج ومراعاة التوقيت الزمني لتطبيق السياسات الإصلاحية: بحيث يؤخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على سوق العمل؛ حيث أن تطبيق العديد من السياسات والإجراءات الإصلاحية بشكل متتابع فيما يتعلق بالدعم وتحرير أسعار منتجات الطاقة وزيادة الرسوم (المقابل المالي) على العمالة الوافدة وغيرها قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية لدى منشآت القطاع الخاص؛ مما قد يؤثر سلباً على أداء هذه المنشآت ويؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي والتشغيل.

■ تنمية وتطوير مهارات الكوادر البشرية الوطنية: يمكن الاعتماد على مجموعة متنوعة من الأدوات التي

إخلاء مسئولية تدرج تحت سياسات سوق العمل النشطة، وهي:

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية بالتعاون مع مجموعة من المعلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والضرورية الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية وتحقيق الاتساق بين مخرجات العملية التعليمية الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة مع متطلبات سوق العمل لتزويد لخريجين بالمهارات اللازمة لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الاهتمام بالتدريب وإعادة تأهيل العمالة الوطنية لتلبية احتياجات القطاع الخاص من العمالة: من استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية للعمال الوطنية وفقاً لعدد العاطلين عن العمل ومؤهلاتهم العلمية والمهنية المناسبة لهم، وذلك بهدف تزويدهم بالمهارات اللازمة لشغل بعض المهن التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، لتجنب التأثير السلبي لعملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في حالة وجود فروق في مستوى الانتاجية لكل منهم.

- التنسيق بين قطاع الأعمال ومؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني: بحيث يمكن تعرف مؤسسات التعليم والتدريب الفني على المهارات اللازمة في سوق العمل وتدريب العمالة الوطنية بشكل مناسب يساعدهم على الاندماج في سوق العمل.

■ الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتذليل الصعوبات اللوجستية:

- تسهيل إجراءات الحصول على خدمات الكهرباء وتصاريح البناء من خلال تخفيض الفترة الزمنية وعدد الاجراءات والتكاليف اللازمة لحصول المصانع على خدمات الكهرباء وتصاريح البناء وغيرها من المرافق، لزيادة جاذبية المملكة للاستثمار الصناعي.

- توفير خطوط سكك حديدية لنقل المواد بين المصانع في الجبيل وينبع والمدن الصناعية في مختلف المناطق.

### ● محفزات الاستثمار في الصناعات العسكرية:

- أن تشمل مبادرة توطين الصناعات العسكرية قطاع الخدمات الهندسية حيث أنها جزء هام من تحديد المواصفات للمواد المستخدمة في الصناعة والمشاريع، لذلك من المهم توطين هذا القطاع الحيوي بحيث يشمل برنامج توطين الصناعات العسكرية.
- وجود آليات تضمن التزام الجهات المعنية باعتماد شراء المنتج المحلي من المنشآت الوطنية العاملة في هذا القطاع لمدة 10 سنوات كحد أدنى بشرط أن تتوفر المواصفات الفنية والجودة المطلوبة في المنتج الوطني، ليتسنى إعطاء الأولوية له وتعزيز قدرته على المنافسة أمام المنتج الأجنبي.
- أن يكون هناك ميزة إضافية لتصنيع المستلزمات العسكرية داخل المملكة، مثل الإعفاء الضريبي أو توفير قروض وتسهيلات تمويلية تعادل 50% من قيمة المصنع أو إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية، وغيرها من الحوافز التي تشجع على الاستثمار في قطاع الصناعات العسكرية.
- تسهيل الاستعانة بالعاملين من ذوي الخبرة والمهارة في مجال الصناعات العسكرية من الدول العربية والإسلامية الشقيقة وغيرها ممن تتوفر فيهم الشروط والمواصفات اللازمة.

### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة - تطوير الكفاءات الوطنية القادرة على النهوض بالصناعات العسكرية، وذلك من خلال إتاحة التدريب المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والعلماء في الاعتبار، ونسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعات العسكرية، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعويض أي خسارة أو ضرر دون إشعار مسبق.

- إعطاء الأولوية في التوظيف للكفاءات الوطنية ممن لديهم خبرة سابقة في مجال الصناعات العسكرية، وكذلك إعطاء أولوية للمتميزين من الخريجين وخاصة في برامج الابتعاث للخارج والعمل على تأسيس قاعدة عريضة من الكوادر الفنية السعودية في هذا المجال الحيوي.
- الاهتمام بتوريد التكنولوجيا لتطوير الصناعة المحلية، وذلك من خلال العمل مع المصنعين والحكومات في الدول الصديقة لإيجاد حلول قانونية وتشغيلية تستطيع المملكة من خلالها استقطاب هذه التقنيات مع ضمان حقوق الملكية لمصنعي المعدات الأصليين.
- التخطيط طويل الأمد لاحتياجات المملكة من المعدات والخدمات العسكرية، وإتاحة بعض البيانات للمصنعين المحليين حول حجم الاحتياجات المستقبلية لدى الجهات العسكرية في هذا القطاع، من خلال عقد ورش عمل ولقاءات من قبيل المسؤولين مع رجال الأعمال والمهتمين لا تقل عن مرتين في السنة لكل منطقة صناعية أو منطقة مستهدفة لتطوير قطاع الصناعات العسكرية، وذلك بالتعاون مع الغرف التجارية للمناطق المعروفة بالصناعة وفي وقت متزامن مع مناسبات وفعاليات لها علاقة بالصناعة أو بتوطين المحتوى المحلي، بالإضافة إلى المعارض لإبراز حجم الطلب في القطاع، وبالتالي

- يمكن للمصنع المحلي إعداد خططه الاستثمارية والحد من درجة عدم التأكد في اتخاذ القرار بالاستثمار في هذا القطاع.
- العمل على إيجاد حلول لدعم المصنع الناشئ لتسهيل بدء النشاط وتخفيف الأعباء التشغيلية.
- دراسة مدى إمكانية تحويل مصنع قائم يعمل في سوق متشبع أو يمر بحالة من التعثر إلى مصنع ينتج سلع أو منتجات في قطاع الصناعات العسكرية يوجد عليها طلب مستقبلي متزايد.
- تذليل الصعوبات المتعلقة بالحصول على الموافقات من الجهات المعنية للسماح بدخول المستثمر لهذا القطاع.

#### ● محفزات الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- إعفاء أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ضريبة القيمة المضافة لمدة 5 سنوات.
- الإعفاء من الجمارك على الواردات.
- تسهيل إجراءات الاستثمار والتراخيص اللازمة ووجود شبكات موحدة للمستثمر.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية المختصة بالدراسة، ولا تتحمل هذه الدراسة مسؤولية أي قرارات، وينبغي أخذ المشورة المالية والفنية من الجهات المختصة في المملكة. لا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمالية أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يمكن أن يؤدي إلى خسائر أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- تشجيع تبني واستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بمستويات أعلى في الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- المزيد من التنسيق بين الجهات الفاعلة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الاتصالات وتقنية المعلومات، بما في ذلك مؤسسات القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الربحية والأوساط الأكاديمية، إلى جانب تقديم أشكال مختلفة من الدعم تتضمن تمويل المشاريع واحتضان الأعمال وتدريب الكوادر وتسهيل التعارف في مختلف المجالات ودعم تطوير الأعمال.
- توسيع فرص الحصول على التمويل من البرامج والجهات الداعمة.

#### ● محفزات الاستثمار في قطاع السياحة والترفيه:

- الاهتمام بتنمية البنية التحتية بالمناطق السياحية لتشجيع الاستثمار.
- وجود قنوات فعالة للتواصل بين البلديات والقطاع الخاص ومشاركته في بحث فرص التنمية والتطوير للمواقع السياحية.
- تعزيز مرونة وكفاءة سوق العمل، وذلك من خلال:

- مراجعة نسب التوطين المستهدفة للقطاع، خاصة في ضوء حجم المعروض من العمالة الوطنية المدربة والمؤهلة للعمل به، مع دراسة إمكانية التمييز في سياسة توطين العمالة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- إنشاء المزيد من الكليات والمعاهد والمراكز المتخصصة الحكومية والأهلية في شتى مجالات السياحة لتكون رافداً للتعليم والتدريب السياحي، بحيث تسهم في تخريج كفاءات وطنية مؤهلة تتولى تشغيل وإدارة القطاعات السياحية.
- توفير البرامج التدريبية للعمالة الوطنية في مجالات السياحة والسفر.
- الاهتمام بأنشطة السياحة والترفيه ووجود برامج ومواسم متنوعة للترفيه لتنشيط حركة السياحة خلال المواسم السياحية.
- تشجيع الاستثمار في القرى السياحية ومدن الألعاب البحرية والمدن الترفيهية.
- الاستفادة من الجزر السياحية والمقومات الطبيعية التي تتميز بها المملكة باعتبارها أحد مقومات الجذب السياحي لديها، ووجود ضوابط أمنية لدى حرس الحدود تمكن القطاع الخاص من الاستفادة من الشواطئ والجزر الموجودة بشكل مناسب.

#### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والاحركة السياحية، من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني.

- تشجيع الاستثمار في إنشاء الفنادق والشفق الفندقية والمفروشة لزيادة تنافسية المملكة في الجذب فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون على قدرتها على تلبية احتياجات الزوار من غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مادي أو غير مادي أو فرصة ضائعة أو خسارة أخرى قد تنشأ استخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

القيام بإبراز مقومات ومزايا القطاع السياحي في المملكة.

- التوسع في تنظيم المهرجانات والفعاليات السياحية: التي تعزز من قوى الجذب السياحي.
- التوسع في تأسيس مراكز المعلومات السياحية: في مداخل المدن وفي الوجهات السياحية.
- تفعيل دور منظمي الرحلات السياحية والمرشدين السياحيين: والتوسع في منح التراخيص لهذا النشاط.
- إقامة مدن اقتصادية متخصصة في الاستثمار السياحي وأنشطة الترفيه، بحيث يحصل المستثمرون بها على إعفاءات من الرسوم الجمركية ومزايا ضريبية، كما أنها تتضمن العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية.

#### ● محفزات الاستثمار في القطاع المالي:

- تطوير قطاع الخدمات المالية، حيث توجد ثلاثة مجالات رئيسية قد تسهم في تعظيم تطوير هذا القطاع، تشمل: البيئة التنافسية التي تعزز الابتكار في الإنتاج، والتوفيق بين جودة الأصول والنمو والسيولة، إضافة إلى تطوير قطاع إدارة الثروات.
- تطوير سوق مالية متقدمة ورفع جاذبية السوق المالية السعودية أمام المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، عن طريق تنوع المنتجات الاستثمارية وتطوير الجوانب التشريعية. وكذلك ستساهم جهود تخصيص بعض الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية وبعض المرافق المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي في تعميق السوق المالية وزيادة القاعدة الاستثمارية.
- تنمية الوعي بأهمية الثقافة المالية والتخطيط المالي، مع تقديم حوافز لتشجيع البنوك على توفير شبكة متنوعة من المنتجات والبرامج الادخارية الجذابة لعدد أكبر من عملائها، بحيث تكون بعض المنتجات الادخارية المخطط لطرحها مدعومة من الحكومة.
- تعزيز النشاط الاستثماري للسوق المالية لتوليد السيولة، مما يتطلب زيادة صناديق الثروة «الحكومية»، عن طريق زيادة الاستثمار في السوق المحلية.

#### إخلاء مسؤولية

تسهيل التملك الأجنبي للشركات المدرجة في السوق المالية، قد يساعد على جذب المزيد من المستثمرين، كذلك قد يسهم تطوير قطاع الدخل الثابت وتعزيز سوق السندات في زيادة السيولة المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا عدا هذه الدراسة لوجود من غرفة السوق المالية قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية وتحسين سياسات التسعير والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إشارات أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. تعزيز حرية حركة رأس المال بشكل باعتبارها من أفضل الممارسات المعمول بها عالمياً، علاوة على فيما يتعلق بالتمام أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يتفعل الحكومة الذكية على مدار الساعة ووضوح وشفافية السياسات واللوائح والنظم والقوانين أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو نتيجة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- تطوير البنية التحتية للأتمتة وتعزيز تقديم الخدمات المالية إلكترونياً، وبالتالي زيادة فاعلية المعاملات المالية بين جميع الأطراف مما سينعكس سيساهم في تسريع المعاملات التجارية وتحقيق مبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي كأحد المبادرات المحورية في برنامج تطوير القطاع المالي.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

- المركز الاعلامي لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، " رؤية السعودية 2030".
- المركز الاعلامي لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي 2020م.
- الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار.
- الموقع الإلكتروني للتجمعات الصناعية.
- العربية، 18 ديسمبر 2019م، " السعودية تمنح 3 تراخيص جديدة لدعم التصنيع العسكري".
- وزارة الصحة، «دليل الفرص الاستثمارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصحي».

### ثانياً: المراجع الانجليزية:

- Blomstrom, M., et al. 2000. "The Determinants of Host Country Spillovers from Foreign Direct Investment. Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper series. No. 2350.
- Farole, T., Akinci, G., (2011). Special Economic Zones. Progress, Emerging Challenges and Future Directions. World Bank.
- Mpofu, T. and Chigwende, S. 2013. "An Exploration of Foreign Market Entry Modes for Zimbabwean Companies". Developing Country Studies. Vol.3, No.11.
- OECD. 2001. "NEW HORIZONS AND POLICY CHALLENGES FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE 21ST CENTURY". OECD GLOBAL FORUM ON INTERNATIONAL INVESTMENT. Mexico City, 26-27 November 2001.
- OECD. 2003. "Checklist for Foreign Direct Investment Incentive Policies".
- OECD. 2006, "TAXATION, BUSINESS ENVIRONMENT AND FDI LOCATION IN OECD COUNTRIES".
- The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2010). Designing Economic Zones for Effective Investment Promotion.
- The Heritage Foundation, "2019 Index of Economic Freedom".
- Tuomi, K., 2012, "Review of Investment Incentives: Best Practice in Attracting Investment". International Growth Center, Working Paper.

- Twarowska, k. and Kąkol, M. 2013. "INTERNATIONAL BUSINESS STRATEGY- REASONS AND FORMS OF EXPANSION INTO FOREIGN MARKETS". Make Learn. International Conference 2013.
- UNCTAD Statistics.
- World Bank, Doing Business Report 2020.

### إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.